وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم: العلوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University of M'silla
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Département of.....

العنــوان:

دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

– دراسة حالة بنك السلام المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم الاقتصاد

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد: الخذير لعباشي - هشام بركات

لجنة المناقشة

الأستاذ:	الدرجة العلمية:	رئيسا.
الأستاذ: نور الدين قدوري	الدرجة العلمية: دكتور	مقررا ومشرفا.
الأستاذ:	الدرجة العلمية:	ممتحنا.

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار
وأحمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يرحمه ويجعله من أهل
الفردوس الأعلى والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وبسمة الحياة إلى من كان دعائها سر
نجاحي

وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة فطيمة وأستاذتي الفاضلة راوية
سراي.

إلى من معهم أكبر وعليهم أعتمد إلى الشموع التي تنير ظلمة حياتي ومن
بوجودهم

أكتسب قوة ومحبة لاحدود لها إخوتي الأفاضل

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء فسعدت برفقتهم
دروب الحياة أصدقائي الكرام

هشـام بركـات

الإهـــــداء

اهدي ثمرة جهدي إلى : اللذان قال فيهما عزوجل" **وقضى ربك أن لا تعبدوا الا إياه وبالوالدين احسانا"**

إلى من تشعر بألمي قبل أن يشعر به قلبي، إلى التي كانت الملاذ والمأوى وسر السعادة والنجوى

إلى التي وضعت تحت أقدامها الجنة، إلى التي سهرت معي الليالي لأتعلم، إلى زهرة المنزل الحبيبة **أمي الغالية** أطال الله في عمرك .

إلى الذي ضحى من أجلنا، إلى صاحب القلب الكبير تاج رأسي ورمز العطاء، الذي سعى بجهده لبلوغي هذا المكان الغالي على قلبي **أبي** أطال الله في عمرك ووفقني لطاعتك

إلى رفيقة دربي الغالية وصديقة الأيام بحلوها ومرها، والتي لطالما كانت سبب في سعادتي، ومن كانت الأولى دوما في مساندتي وفرحتي .

إلى عائلتي **أخي وأخواتي** الذين شاركوني تفاصيل الحياة

إلى جميع الأصدقاء وكل اقاربي دون استثناء

إلى كل اساتذتي وكل الزملاء ومن جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم

الى كل من كان سندي ولم تذكره حروفي بارك الله لي فيكم وسدد خطاكم وجعل حياتكم مليئة بالافراح.

لعباشي الخذير

شكر وتقدير

وقل ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

فالشكر لله تعالى الذي وفقني لهذا وأنعم علي

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله

فالشكر لكل إنسان أمدنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد

وعلى رأسهم الأستاذ المشرف قدوري نور الدين

الذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات برغم كثرة مهامه وانشغالاته

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه ومقامه

على ما بذلوه من جهود في قراءة الرسالة فجزآهم الله عنا كل خير

وكل من علمنا وأنار دربنا في الدنيا بالعلوم والمعارف من أساتذتنا

الأفاضل وزملائي الكرام

ملخص:

تلعب البنوك الإسلامية دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تتبع البنوك الإسلامية مبادئ وقواعد شرعية تحظر الربا وتشجع على العدالة والمشاركة في المخاطر ويركز دورها في التنمية الاقتصادية على تمويل المشاريع وتوفير الخدمات المالية المتنوعة للأفراد والشركات.

توفر البنوك الإسلامية التمويل الإسلامي والذي يستند إلى مبدأ المشاركة في المخاطر بدلاً من الربا، وهذا يعني أن البنوك تتشارك في الأرباح والخسائر مع العملاء، وتعمل على تطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة، حيث تقدم البنوك الإسلامية أيضًا خدمات الودائع والحسابات الجارية والتمويل العقاري وتمويل السيارات والتمويل الشخصي وغيرها من الخدمات المصرفية التقليدية.

تعزز البنوك الإسلامية التنمية الاقتصادية عبر تمويل المشاريع التي تساهم في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتستهدف هذه المشاريع القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية والسياحة وغيرها عن طريق توفير التمويل اللازم، وتساعد البنوك الإسلامية على تعزيز قدرة الشركات والأفراد على تحقيق أهدافهم التجارية والشخصية.

تعتبر البنوك الإسلامية أيضًا مهمة في تعزيز التمويل العقاري وتوفير السكن الكافي للمواطنين. تقدم البنوك الإسلامية حلول تمويلية مبتكرة مثل التمويل العقاري المباشر والمشترك والذي يتيح للأفراد امتلاك المنازل والعقارات وفقًا للأحكام الشرعية.

باختصار تلعب البنوك الإسلامية دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال توفير التمويل الإسلامي والخدمات المالية وتمويل المشاريع الحيوية، وتعمل وفقًا للمبادئ الشرعية وتساهم في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي للمشاريع، التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، المصارف الإسلامية.

Abstract:
Islamic banks play a significant role in promoting economic development in Algeria. they adhere to Sharia principles that prohibit usury (riba) and encourage justice and risk-sharing. their role in economic development focuses on financing projects and providing diverse financial services to individuals and companies.
Islamic banks provide Islamic finance, which is based on the principle of risk-sharing instead of usury. this means that banks share in the profits and losses with their clients and work on developing products and services that meet diverse customer needs. Islamic banks also offer deposit services, current accounts, mortgage financing, car financing, personal financing, and other traditional banking services.
Islamic banks promote economic development by financing projects that contribute to economic growth and job opportunities. these projects target vital sectors such as agriculture, industry, infrastructure, tourism, and others. by providing the necessary financing, Islamic banks help enhance the ability of companies and individuals to achieve their business and personal goals.
Islamic banks are also important in promoting real estate financing and providing sufficient housing for citizens. Islamic banks offer innovative financing solutions such as direct and joint real estate financing, allowing individuals to own homes and properties in accordance with Sharia provisions.
In summary, Islamic banks play a vital role in promoting economic development in Algeria through providing Islamic finance, financial services, and financing vital projects. they operate according to Sharia principles and contribute to achieving justice and sustainable development.

Keywords: Islamic project financing, Islamic financing, Islamic banks, economic development, Islamic financial institutions**.**

فهرس المحتويات

شكـــــر وتقديـــــر

الإهـــــــــداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة	أ
الفصل الأول: المدخل النظري للبنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية	**01**
تمهيد	**01**
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية	**02**
المطلب الأول: نشأة وتطور وتعريف البنوك الإسلامية	**02**
أولا: نشأة البنوك الإسلامية	**02**
ثانيا: التطور الزمني للبنوك الإسلامية	**03**
ثالثا: مفهوم البنك الإسلامي	**03**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأهمية البنوك الإسلامية	**04**
أولا: خصائص البنوك الإسلامية	**04**
ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية	**05**
ثالثا: أهمية البنوك الإسلامية	**05**
المطلب الثالث: مصادر وأنواع البنوك الإسلامية	**06**
أولا: مصادر البنوك الإسلامية	**06**
ثانيا: أنواع البنوك الإسلامية	**07**
المبحث الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية	**11**
المطلب الأول: الرقابة على البنوك الإسلامية	**11**
أولا: الرقابة على البنوك الإسلامية	**11**
ثانيا: التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية	**13**
المطلب الثاني: مخاطر البنوك الإسلامية	**16**
أولا: مخاطر الائتمان	**16**
ثانيا: مخاطر السعر المرجعي	**17**
ثالثا: مخاطر السيولة	**17**
رابعا: مخاطر التشغيل	**17**
خامسا: المخاطر القانونية	**17**

سادسا: مخاطر السحب	**18**
سابعا: مخاطر الثقة	**18**
ثامنا: مخاطر الازاحة التجارية	**18**
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية	**19**
أولا: أوجه التشابه	**19**
ثانيا: أوجه الاختلاف	**20**
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية	**20**
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	**20**
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية	**21**
ثانيا: خصائص وأهداف وأهمية التنمية الاقتصادية	**22**
1- خصائص التنمية الاقتصادية	**22**
2- أهداف التنمية الاقتصادية	**22**
3- أهمية التنمية الاقتصادية	**23**
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي	**24**
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامية	**24**
ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي	**25**
ثالثا: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي	**28**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني: صيغ التمويل الممنوحة في بنك السلام ودورها في التنمية الاقتصادية	**30**
تمهيد	**30**
المبحث الأول: تقديم بنك السلام فرع المسيلة	**31**
المطلب الأول: التعريف على بنك السلام	**32**
أولا: التعريف ببنك السلام	**31**
ثانيا: مهمة البنك	**31**
ثالثا: رؤية البنك	**31**
رابعا: منتجات وخدمات البنك	**31**
خامسا: صيغة التمويل	**32**
سادسا: أهداف بنك السلام	**32**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري	**34**

أولا: مكونات الهيكل التنظيمي لبنك السلام	**33**
1- مجلس الإدارة	**33**
2- الإدارة التنفيذية	**34**
المبحث الثاني: صيغ التمويل المطبقة في بنك السلام الجزائري	**35**
المطلب الأول: صيغة التمويل بالمرابحة	**35**
1- تعريف المرابحة حسب بنك السلام	**35**
2- وضعية التمويل بالمرابحة في مصرف السلام بالمسيلة	**35**
المطلب الثاني: صيغة تمويل بالمشاركة والمضاربة	**37**
أولا: تعريف بالمشاركة	**37**
ثانيا: شركة العقد	**37**
ثالثا: شركة الملك	**38**
المطلب الثالث: تطور التمويل بصيغة الايجار	**39**
أولا: الصيغة التمويلية الاجارة	**39**
ثانيا: وضعية التمويل بالجارة في مصرف السلام بالمسيلة	**40**
المطلب الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية	**42**
خاتمة الفصل الثاني	**44**
الخاتمة	**45**
قائمـــــــــــة المراجـــــــــع	

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
01	عدد المستفيدين من صيغة المرابحة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة (2019 -2022).	**35**
02	عدد المستفيدين من صيغة التمويل بالمضاربة والمشاركة بمصرف السلام بالمسيلة في الفترة (2019- 2022)	**38**
03	عدد المستفيدين من صيغة الاجارة بمصرف السلام بالمسيلة في الفترة (2019-2022)	**40**

ثانيا: قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
01	مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	**07**
02	أنواع البنوك الإسلامية	**10**
03	الهيكل التنظيمي لبنك السلام	**33**
04	تطور عدد المستفيدين من صيغة المرابحة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019-2022	**36**
05	تطور عدد المستفيدين من صيغة المشاركة والمضاربة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019-2022	**38**
06	تطور عدد المستفيدين من صيغة الإجارة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019-2022	**41**

مقدمة

مقـدمـــــة

أولا: تمهيد

تعتبر المصارف الإسلامية عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي؛ حيث تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط في استثمارها، ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في توفير الخدمات المالية والتمويل والاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر المصارف اليوم تيسيرًا لعملية التعاملات المالية بين الأفراد وتساهم في حل قضايا المعيشة، سواء عبر استجابة لمطالب العملاء أو تسديد فواتيرهم.

على مدى قرون، نشأت المصارف وتبنت وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا أدرك العلماء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي بوسائل متوافقة مع الدين الإسلامي، وهكذا نشأت فكرة المصارف الإسلامية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها، حيث تعد المصارف الإسلامية جزءًا من الاقتصاد الإسلامي وتتميز بعدم التعامل بالفائدة، وعدم التلاعب بأموال الناس بطرق غير مشروعة، كما تتعدد وظائف المصارف الإسلامية حيث تؤدي دور البنوك التجارية والمتخصصة وتقدم التمويل وفقًا لصيغ مشروعة مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة.

توسع نشاط المصارف الإسلامية على مدى الفترة الماضية، سواء من حيث زياد عددها وانتشارها الجغرافي، أو عدد المتعاملين معها، أو حجم معاملاتها، وأصبح من الصعب تجاهل الدور الذي تلعبه هذه البنوك في العالم الإسلامي وخارجه، ولقد انخرطت عدد من المؤسسات المصرفية العالمية في تجربة المصارف الإسلامية، وفي إطار سعي الحكومات لجذب الاستثمارات خاصة العربية، تم وضع مشروع قانون يهدف إلى إنشاء مصرف إسلامي.

ثانيا: طرح الإشكالية

تبرز معالم بحثنا عن دراسة البنوك الاسلامية والكم الهائل من الاعمال المصرفية التي تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية وفق مبدأ الشريعة الإسلامية فتحدد الاشكالية على النحو التالي:

ما هي صيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

حتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث نقسم الاشكالية الاساسية الى اسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- **ما هي البنوك الإسلامية وما هي أهم مميزاتها؟**
2- **ما هي التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي؟**
3- **هل يمكن القول بأن بنك السلام الجزائري يساهم في التنمية الاقتصادية؟**

ثالثا: فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات المطروحة التي تفرعت عنها نحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع:

- **البنوك الإسلامية وهي مؤسسة مالية مميزاتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسيم الصيرفة الإسلامية.**
- **تعتمد البنوك الإسلامية على عدة أساليب التمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمدها البنوك الربوية.**
- **ان تطبيق هذه السياسة التمويلية يتم من قبل المصارف الإسلامية الجزائرية التي تلتزم في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية.**

رابعا: أهمية البحث

البنوك الاسلامية من اهم المواضيع ذات الاهمية البالغة وتكمن هذه الأخيرة فيما يلي:

تطورت فكرة وجود البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية منذ أن بدأ الفرد المسلم يفكر باستثمار مدخراته، ووصوله مرحلة تتطلب وجود مشاريع استثمارية كبيرة تحتاج إلى تمويل أكبر من طاقته الادخارية، الأمر الذي دفع به مع غيره إلى تجميع مدخراته للدخول بها في مشاريع استثمارية مهمة، الهدف منها تحقيق أهداف تنموية.

وأهمية البنوك الإسلامية تكمن في استراتيجياتها الطموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث استطاعت أن تثبت وجودها المتميز في الساحة البنكية اهتمام مؤسسات دولية بالبنوك الإسلامية كصندوق النقد الدولي الذي قام بإنشاء وحدة بحثية تقوم بدراسة النموذج الإسلامي من خلال متابعة عمل بنوك إسلامية.

وتعتبر تجربة حديثة العهد مقارنة مع نظيراتها التقليدية إلا أنها استطاعت أن تحقق النجاحات والانجازات في حين أنها في ظرف وجيز استطاعت أن تخترق الأنظمة البنكية العالمية خصوصا أنها تحتل مكانة متقدمة على صعيد العمل العالمي، وأصبحت تمثل محور التركيز والاهتمام حتى من غير الدول الإسلامية.

ولقد تزايد اهتمام الباحثين والمفكرين مؤخرا بموضوع التنمية الاقتصادية، حيث كانت من أبرز المواضيع الحديثة التي تسعى كل دول العالم إلى تحقيقها، وخاصة أنها أصبحت هي الأداة والمنعرج الذي

مقـدمـــــة

من شأنه أن يعالج الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، ومما لا شك فيه أن نجاح التنمية الاقتصادية يتوقف على تضافر الجهود المادية والمعنوية والسياسية والإعلامية

ونظرا لأن مفهوم البنوك الإسلامية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية مازال يكتنفه البعض من الغموض ومن أجل إزالة هذا الغموض، وللاطلاع على واقع مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية فقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع: **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في دولة الجزائر** (دراسة حالة بنك السلام –المسيلة–)

خامسا: محتوى الدراسة

الفصل الأول:

تناولنا فيه مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية من خلال تعريف البنوك الإسلامية وبيان خصائصها ووظائفها المختلفة وبعد ذلك انتقلنا الى الدور والأهداف التي أنشئت من أجله هذا الصنف من المصارف وبآخر الفصل تطرقنا الى التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

من اجل اسقاط الدراسة على الواقع العملي للمصارف الإسلامية حيث تم اختيار مصرف السلام كنموذج لتطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

الزمنية: من الفترة الممتدة من 2019 الى 2022.

المكانية: مصرف السلام الجزائري وكالة المسيلة.

سادسا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- الإحاطة بأهم جوانب البنوك الاسلامية من اجل التعرف عليها أكثر من حيث الخدمات التي تقدمها لزبائنها واستثمار أموالهم وهذا حتى يصبح الجميع على دراية بعمل هذه البنوك.
- إثبات بعض الممارسات والاشكاليات التي تقع فيها البنوك الربوية.
- تبيان ما يجب ان تكون عليه المؤسسات الاقتصادية لاستيعاب مستحدثات العصر الفنية والإدارية والتنظيمية وتقديم البدائل المناسبة للتطور التقني.

سابعا: دوافع اختيار البحث

اختيار موضوع هذه الدراسة المعنونة بـــ " **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة بنك السلام المسيلة** "لم يكن وليد الصدفة، بل كان لأسباب عدة من أهمها:

- الحاجة إلى نظام مصرفي يتوفر فيه مرونة في امداد رجال الاعمال والامور اللازمة لتسيير نشاطاتهم الاقتصادية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بإزالة الممارسة التربوية.
- الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع.
- اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الاسلام لا يملك نظاما اقتصاديا يعالج القضايا الاقتصادية المختلفة.
- قلة اهتمام الجزائريين بمثل هذا النوع من البنوك مقارنة مع دول عربية وإسلامية أخرى، على الرغم من أنها تطرح بديلا للنموذج التقليدي القائم والمسيطر منذ قرون، إذ ما وجدت بيئة عمل مناسبة ودراسات موضوعية وبناءة بالشكل الذي يجعلها تلبي الحاجات البنكية للمسلمين وحتى غير المسلمين، وبالتالي الاهتمام بهذا الجانب يتولد عليه فعالية ايجابية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.
- فرض هذه البنوك لنفسها على الساحة البنكية في الكثير من الدول، وكثرة عددها، وافتتاح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية، كلها عوامل تجعلها تجربة جديرة بالدراسة والبحث.
- الرغبة والميول الشخصي في تناول دراسة من هذا النوع من المواضيع.

ثامنا: منهج البحث

بغية إنهاء تطلعات هذه الدراسة سوف يتم اعتماد المناهج المستعملة في جل الدراسات الاقتصادية على العموم، وعليه سوف تنطلق الدراسة وفقا للمنهج الوصفي في الفصل الأول، كونه يحتوي على معلومات عامة حول البنوك الإسلامية، وكذلك التنمية الاقتصادية ومدى مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيلها، كما سيتم اعتماد منهج التحليلي في الفصل الثاني من خلال الوقوف على مدى مساهمة بنك السلام في التنمية الاقتصادية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على التقارير الكافية من المصرف
- عدم توفر الاحصائيات والبيانات المحدثة
- قلة المصادر والدراسات الخاصة بالجزائر

عاشرا: دراسة سابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية. واحدة من الدراسات البارزة في هذا المجال هي "**دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: تحليل تجربة العالم العربي**"، **التي أجراها الباحثون أحمد محمود كريم ومحمد جمال الدين الدرويش.**

مقـدمـــــة

في هذه الدراسة تم استعراض دور البنوك الإسلامية في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتم التركيز على عدة جوانب من دور البنوك الإسلامية، بما في ذلك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل البنية التحتية، وتمويل القطاع الزراعي، وتمويل الإسكان، وتمويل التجارة الخارجية.

أظهرت الدراسة أن البنوك الإسلامية تلعب دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الفصل الأول: المدخل النظري للبنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية لتطوير العمليات الاقتصادية والتجارية لأنها بحاجة ماسة إلى هذه المؤسسة المالية لدعم أنشطتها من أجل التنمية الاقتصادية.

إن البنوك الإسلامية أحد أبرز المستجدات على الساحة الاقتصادية العالمية في العقود الثلاثة الماضية، حيث تتمتع هذه المؤسسات والوحدات الاقتصادية الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية التي تحكم تعاملها أساسا نظام أسعار الفائدة العالمية.

تساهم البنوك الإسلامية في تمويل مختلف المؤسسات الاقتصادية، حيث تحتل عملية التمويل درجة بالغة الأهمية في الأنظمة الاقتصادية، بل إن قوة النظام الاقتصادي ونجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية وتعبئتها ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية لتساهم هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية.

حيث تحظى البنوك السلامية في وقتنا الراهن بأهمية كبيرة واهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وذلك لما تلعبه من إسهامات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذ المنظور قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الرقابة على البنوك الاسلامية والتحديات التي تواجهها.

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامي

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينات من القرن 20، حيث كانت ثمرة الصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا، كما انه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتطور وتعريف البنوك الإسلامية

أولا- نشأة البنوك الإسلامية:

إن تجربة البنوك الإسلامية ليست ناتجة عن الفكر الحديث إنما هي قديمة فكرا، ففي عهد عمر بن الخطاب، كان بيت مال المسلمين يدار كبنك إسلامي، ولكن البنوك الإسلامية كتجربة تطبيقية لم تأخذ العناية الكافية، فبعد الثورة الصناعية في أوربا وما صاحبها من تطور اقتصادي ظهرت البنوك بالشكل المعروف حاليا ، ومع انتشار هذه البنوك والمعاملات المصرفية وفي ظل ظروف مناخية وتطورات مصرفية معاصرة بالغة التعقيد ، بدأت البنوك الإسلامية تظهر من جديد مع ظهور الصحوة الإسلامية ، وبدأت أول محاولة لتنفيذ توجيهات الله في المؤسسات المطلوبة للمجتمع متمثلة في بنوك الادخار بمصر سنة 1963، أعقبتها محاولات مماثلة في الباكستان ثم ثانية مصر.

وقد أدركت كثير من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية حجم الطلب الكبير والمتزايد على التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فقامت بإنشاء فروع لها يقتصر التعامل فيها وفقا لنظم البنوك الإسلامية.[1]

ثانيا- التطور الزمني للبنوك الإسلامية:

يقسم علماء المصرفية الإسلامية المعاصرون مراحل نمو وتطور العمل المصرفي الإسلامي وفق المراحل الزمنية الآتية:

المرحلة الأولى: تمتد من 1587-1950 ويطلقون عليها ظهور البنوك التقليدية.

المرحلة الثانية: تمتد من 1950-1970 ويطلقون عليها مرحلة التمهيد والتأسيس.

المرحلة الثالثة: تمتد من 1970-1980 ويطلقون عليها مرحلة الاستدلال والتأصيل.

المرحلة الرابعة: تمتد من 1980-1990 ويطلقون عليها مرحلة التوسع الإقليمي.

المرحلة الخامسة: تمتد من 1990-2000 ويطلقون عليها مرحلة التنظيم والتأطير.

[1]- أحمد جابر بدران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، (مصر: دار مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 1999)، ص 10.

وقد امتازت كل مرحلة من المراحل المشار إليها بظروف أسهمت في نجاح المؤسسات المالية الإسلامية ومهدت للمرحلة التي تلتها حتى أصبحت ظاهرة عالمية تناقش آثارها في المجالس والمحافل الدولية، وتتبناها المؤسسات المالية العالمية الكبيرة بسبب الانتشار الذي حققته، وللدعم الذي حظيت به من جمهورها الواسع، حتى فرضت نفسها على الواقع، ولعل صمودها في مواجهة الأزمة العالمية التي لم تستطع الصمود أمامها الكثير من المؤسسات المالية العالمية لدرجة إعلان إفلاس بعضها، واندماج بعضها الآخر بمؤسسات أخرى.[1]

ثالثا– مفهوم البنك الإسلامي:

عرفت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي " للبنوك الإسلامية " البنك الاسلامي في الماد 1/5 كالتالي: (تلك البنوك او المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي صراحتا على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة " أخذا وعطاء").[2]

كما تعرف بأنها: (المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية).[3]

من خلال ما تم عرضه من التعاريف، يمكن القول إن البنوك الإسلامية لا تتوقف تسميتها بذلك على كونها لا تتعامل بالفائدة، لأنه لو كان الأمر كذلك فانه من الأجدر ان تسمى ببنوك لا تتعامل بالفائدة وكفى، وإنما لابد وان تتبنى في جميع معاملاتها الأسس والضوابط الشرعية.

وعليه يمكن القول إن البنوك الإسلامية هي " مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية عن طريق حشد الموارد والمدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة وطويلة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ".

[1]– إبراهيم عبد اللطيف وإبراهيم العبيدي، المصرفية الإسلامية، ط1، (دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2015)، ص 38–40.

[2]– أسماء بعلوج وهجيرة تومي " الرقابة على البنوك الاسلامية الخاصة في الجزائر" مجلة معالم للدارسات القانونية والسياسة مجلد 5 عدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر (2021) ، ص11.

[3]– وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ط3، (دمشق، دار الفكر، 2006)، ص 518.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف وأهمية البنوك الإسلامية

تتمثل خصائص البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولا- خصائص البنوك الإسلامية:

هنالك عدة خصائص تتميز بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية تتمثل في: [1]

- استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، لقوله تعالى:﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾[2]
- الالتزام بالحلال وتجنب الحرام.
- المزاوجة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.
- التقليل من الاكتناز.
- إحياء نظام الزكاة.

ثانيا- أهداف البنوك الإسلامية:

من المعلوم أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة ورغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف، والتوصل لأسلوب إتباع هذه الحاجة هو الحل، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيقا لذلك توجد عدة أهداف يمكن تصنيفها إلى: [3]

1-الأهداف المالية:

وتتمثل الأهداف المالية للبنك الإسلامي في:

- جذب الودائع وتنميتها.
- استثمار الأموال.
- تحقيق الأرباح.

---

[1]- أسماء بعلوج وهجيرة تومي، مرجع سابق ص 14-15.

[2]- سورة البقرة: الآية 275.

[3]- هوارية بن حليمة وعلي بطاهر" البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية " مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد1، جامعة عاشور زيان بالجلفة، ص 28.

2- أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب إن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:[1]

- تقديم الخدمات المصرفية.
- توفير التمويل للمستثمرين.
- توفير الأمان للمودعين.

3- أهداف إدارية:

تتمثل الأهداف الإدارية للبنوك الإسلامية في: [2]

- تنمية الموارد البشرية.
- تحقيق معدل نمو.
- الانتشار الجغرافي والاجتماعي.

4- أهداف الابتكار:

لكي تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي: [3]

- ابتكار صيغ التمويل: وذلك بتوفير التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، كما يجب أن تسعى في إيجاد صيغ استثمارية مبتكرة ومجالات متعددة ومتجددة، ليكون لها السابق التقني والميداني.
- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية.

ثالثا- أهمية البنوك الإسلامية:

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعاون المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي ، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسسا للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل ، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن) ، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجد المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمارية الإسلامية (المرابحة ، المضاربة، المشاركة، التأجير ...).

[1]- هوارية بن حليمة وعلي بطاهر، مرجع سابق، ص 29.

[2]- مرجع نفسه، ص 29.

[3]- مرجع نفسه، ص 30.

وتدرج أهمية وجود مصارف إسلامية إلى ما يلي:[1]

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات في للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- ايجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث: مصادر وأنواع البنوك الإسلامية

أولا- مصادر البنوك الإسلامية:

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى قسمين: مصادر داخلية ومصادر خارجية

1- المصادر الداخلية:

تتمثل كما هو الشأن في البنوك التقليدية في: [2]

- **رأس المال.**
- **الاحتياطات.**
- **الأرباح المحتجزة.**
- **المخصصات.**

2- المصادر الخارجية:

تتمثل الموارد الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية في الودائع والمدخرات، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستمد منه المصارف الإسلامية قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار، وهذه المصادر تنقسم إلى: [3]

1- الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب):

وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقدا أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين.

---

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010) ، ص120.

[2]- حمزة فيشوش " مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية " مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد 5 العدد 1، (2020) جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 111-114.

[3]- مرجع نفسه ص 114-115.

2- ودائع التوفير أو الادخار:

هي حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالمصارف التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا، وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب. [1]

3- ودائع الاستثمار:

تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في المصرف ليضاربه بها وفق عقد المضاربة وحتى من أجل معين، ولا يضمن البنك لا أصل الوديعة ولا أي عائدة منها فهي تفويض من صاحبها للمصرف باستثمارها. [2]

الشكل رقم (01): مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.

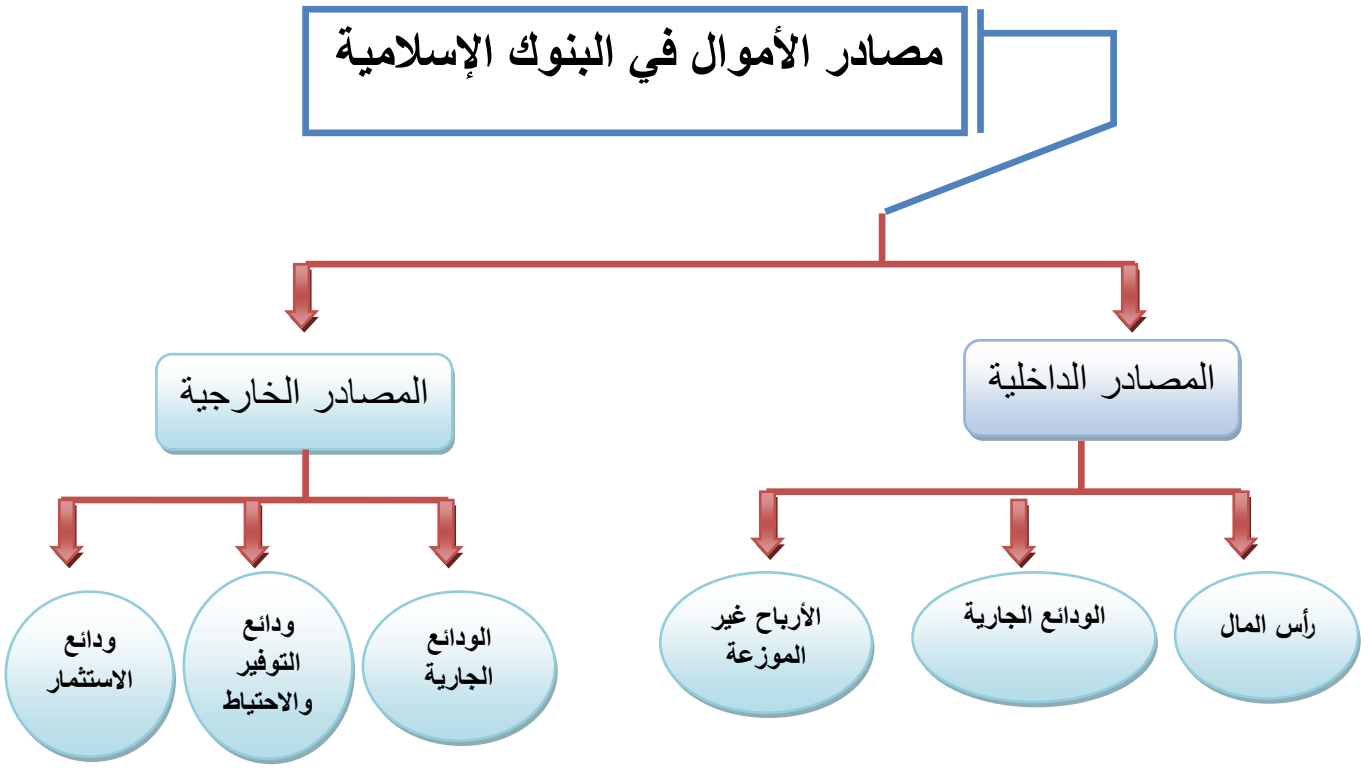

المصدر: من إعداد الطالبين، اعتمادا على المعلومات السابقة.

[1]- حمزة فيشوش، ص 114-115.

[2]- مرجع نفسه، ص 114-115.

ثانيا- أنواع البنوك الإسلامية:

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

1- وفق النظام الجغرافي:

وفق هذا الأساس تقسم إلى: [1]

- **بنوك محلية النشاط:** يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها.
- **بنوك دولية النشاط:** تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النظام المحلي.

2- وفق المجال الوظيفي:

وفق هذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي:[2]

- **بنوك إسلامية صناعية:** هي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
- **بنوك إسلامية زراعية:** التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي.
- **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي:** تعمل على نطاقين، نطاق بنوك ادخار وصناديق الادخار، مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد.
- **بنوك إسلامية تجارية:** تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأساس والأساليب الإسلامية.
- **بنوك التجارة الخارجية:** تعمل على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية.[3]

وفقا لحجم النشاط:

تقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاث:[4]

- **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** هي بنوك محددة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات متاجرات وتنقل فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة.

[1]- سليمة طيايبة، إدارة المصارف الإسلامية ط1، (عمان: مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والأبحاث 2016)، ص69.

[2]- مرجع نفسه، ص 69.

[3]- مرجع نفسه، ص 69.

[4]- سليمة طيايبة، ص 70.

- **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك ذات طابع قومي وتكون أكبر حجم في النشاط، وأكبر من حيث العملاء وأكثر اتساعا من حيث النطاق الجغرافي وهي محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.
- **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وهي من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق وتمتلك بها فروع في أسواق المال والنقد الدولية.[1]

3- وفقا للإستراتيجية المستخدمة:

وفق هذا المعيار يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع: [2]

- **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:**

تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والتجديد، لها القدرة على الدخول في مجالات النشاطات أكثر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية.

- **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:**

تعتمد على إستراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة.

- **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:**

تعتمد على إستراتيجية الرشاد المصرفية، تقوم بتقديم الخدمات البنكية التي ثبت ربحيتها فعلا، وتتسم بالحذر وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

4- وفقا للعملاء المتعاملين بالبنك:

يتم تقسيم البنوك الإسلامية وفق هذا الأساس إلى نوعين:

- **بنوك إسلامية عادية:**

تتعامل مع الأفراد، تنشا خصيصا من اجل تقديم خدماتها لهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، سواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العادية والمحدودة.

- **بنوك إسلامية غير عادية:**

[1]- سليمة طيايبة، مرجع سابق، ص 70.

[2]- مرجع نفسه، ص 70.

تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية، وهي لا تتعامل مع الأفراد، تقدم خدماتها من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها للدول الإسلامية، كما تقدم خدماتها للبنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.[1]

والشكل الموالي يوضح أنواع البنوك الإسلامية:

الشكل رقم (02): أنواع البنوك الإسلامية.

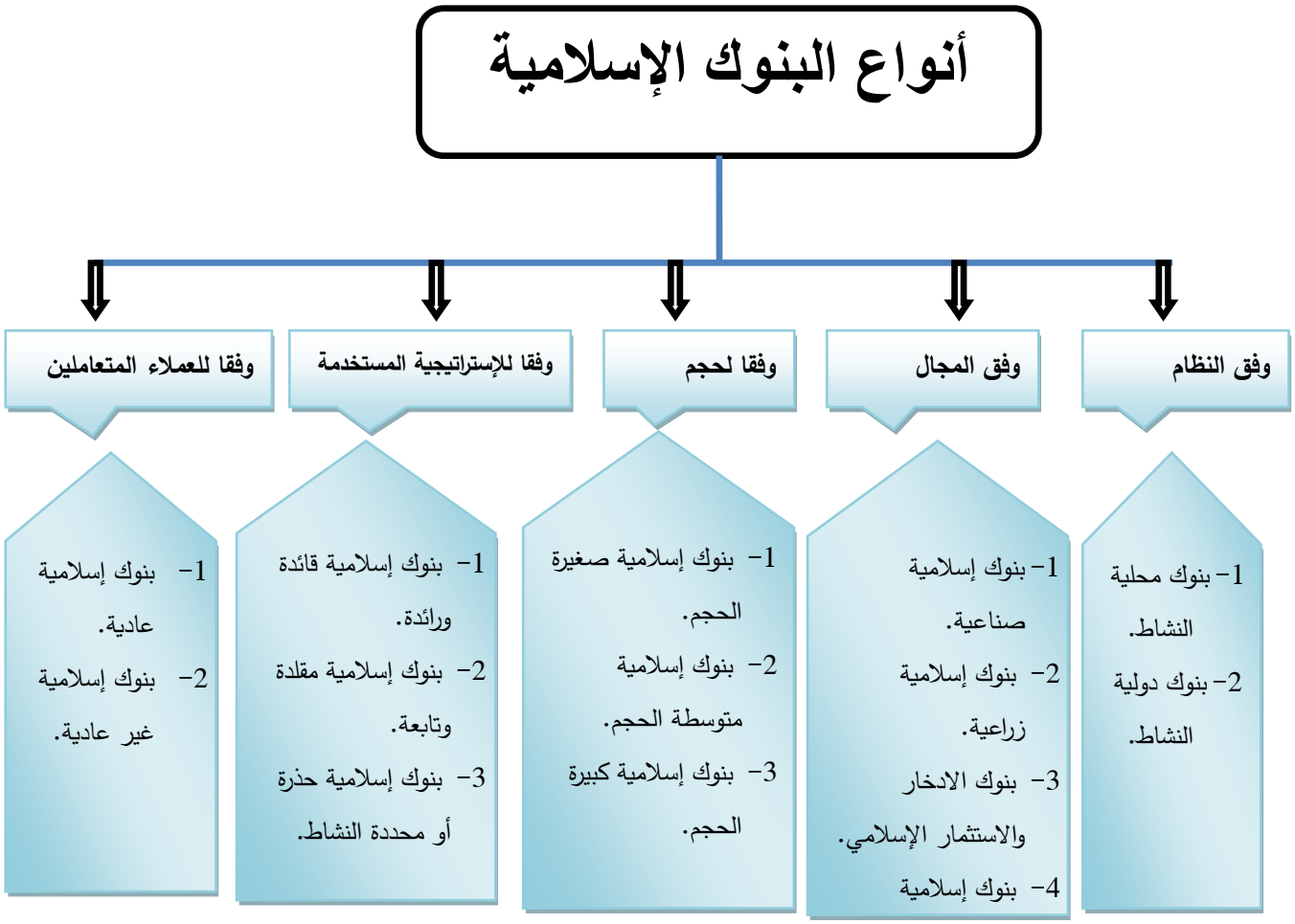

المصدر: من إعداد الطالبين، اعتمادا على المعلومات السابقة.

[1]- سليمة طيايبة، مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها

تخضع البنوك الإسلامية لرقابة ومراقبة من قبل هيئات رقابية متخصصة في العديد من البلدان، تهدف هذه الرقابة إلى ضمان الامتثال للمعايير الشرعية وحفظ المصلحة العامة، تتعرض البنوك الإسلامية لمجموعة من المخاطر التي تشمل المخاطر الشرعية والمخاطر المالية وسوء الإدارة، يتعين على الهيئات الرقابية معالجة هذه المخاطر وضمان استقرار ونجاح البنوك الإسلامية في أداء أعمالها.

المطلب الأول: الرقابة على البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها

أولا – الرقابة على البنوك الإسلامية

1- تعريف الرقابة:

لغة: مع ان استعمالات مادة (رقب) في اللغة كثيرة ومتنوعة، الى ان مردها الى أصل واحد مطرد يدل على (انتصاب لمراعاة شيء).[1]

اللغوي: وذلك في قوله تعالى:﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلّا ولا ذمة﴾. [سورة التوبة: الاية8]، في الآية السابقة يتبين أن المراقبة هي الحفظ والمراعاة، كما تعني المراقبة الانتظار في قوله تعالى: ﴿إنا مرسلو الناقة فتنة لهم فارتقبهم واصطبر﴾. [سورة القمر الآية: 27] [2]

2- الرقابة الشرعية:

هناك العديد من التعاريف للرقابة الشرعية والتي نورد منها التعريف التالي:

تعرف الرقابة الشرعية بشكل عام بانها: " متابعة وفحص وتحليل كافة الاعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الافراد والمؤسسات والوحدات وغيرها، للتأكد من انها تتم وفق لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان المخلفات والأخطاء، وتصويبها فورا، وتقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير الى الأفضل " (العليات ،2006، صفحة 46).[3]

[1]– أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2006، ص 39–40.

[2]– عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية،ط3، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1998) ، ص287.

[3]– البشير عبد الرحمان و حكيمة شرفة " الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية " المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية المجلد3 العدد2 (2020) الجزائر ص 172–173.

3- رقابة الهيئات الحكومية والسياسية:

إن هذه الهيئات بحكم طبيعة عملها تكون لها ولاية سيادية حسب القانون المنشأ لها فيما يتعلق بجانب أو بآخر في عمل البنوك الإسلامية، ويتساوى في ذلك وضعها مع وضع غيرها من المؤسسات.

4- الرقابة المحاسبية الخارجية:

وهي تعني دور مراقب الحسابات الخارجي، أو المراجع القانوني، وهو دور مقنّن ومعروف تتماثل فيه البنوك الإسلامية مع البنوك الأخرى، وللمراقب الخارجي دور هام وحيوي أمام الجمعية العمومية وأمام الهيئات الخارجية نظرا لأهمية ما يصدر عنه من تقارير، وكثيرا ما يعوّل على رأيه في اتخاذ القرارات الهامة الإستراتيجية بالنسبة للبنوك.[1]

5- أهداف الرقابة الخارجية:

يمكن إجمال أهداف الرقابة الخارجية فيما يلي: [2]

- التأكد أن أعمال البنك قد تمت وفق مصلحة المساهمين والمودعين والدائنين للبنك.
- التأكد من تقيد البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي.

ويمارس مراقبو الحسابات الخارجيون رقابتهم على البنوك والمؤسسات المالية بإتباع الطرق التالية:

- إطلاع المسؤولين على المخالفات لسرعة تسوية الأوضاع.
- التقارير، إذ يقوم مراقب الحسابات بوضع تقرير يسلم إلى السلطات المسؤولة في البنك خلال وقت محدد، بالإضافة إلى تقديم تقرير آخر خاص إلى الجمعية العمومية للبنك مبينا فيه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء إدارة البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع إرسال نسخ من التقارير السنوية والخاصة مباشرة إلى محافظ البنك المركزي ودائرة الرقابة على البنوك.

وتتضمن رقابة مراقب الحسابات مجموعة من الإجراءات والفحوصات التي يجريها على المستندات والقيود واللوائح والقوائم المالية المعدة لإظهار الوضع المالي ونتائج العمل، ويتناول عمل مراقب الحسابات الخارجي التأكد من أن أعمال البنك تسير طبقا للأنظمة الموضوعة، والقوانين السارية، وأن قيوده ومستنداته وسجلاته تترجم فعلا ما يقوم به من أنشطة طبقا للوائح المصرف والجهاز المصرفي والقوانين السارية.

---

[1]- ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، (القاهرة: دار ابو للو للطباعة والنشر، 1996)، ص 224-225.

[2]- صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، (دار الوسام،1998) ، ص 208.

6- الرقابة الداخلية:

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تتم عبر المستويات التنظيمية المختلفة بغرض صياغة النظم، وضبطها، ومتابعة تنفيذها، والتفتيش عليها، ومعالجة ثغراتها، أو اتخاذ قرارات بتطويرها، فهي مجمل تأثيرات عناصر البنيان التنظيمي للبنك والموارد البشرية والمادية المدارة لتحقيق أهداف البنك، حيث تتمثل المهمة الأساسية للمراقب الداخلي في المراجعة، للتأكد من سلامة العمليات، ومطابقتها لتعليمات إدارة المصرف -أو المؤسسة- وتوجيه العاملين لتنفيذ العمليات على الوجه السليم. [1]

5-1- عناصر تفعيل الرقابة الداخلية:

يقوم نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على مجموعة من العناصر الأساسية التي تساعد على تفعيل نظام الرقابة الداخلية ومنها: [2]

- وجود خطة تنظيمية سليمة للمشروع، وأن تتناسب هذه الخطة مع حجم المشروع، وطبيعة نشاطه وتتضمن تحديد المسؤوليات، والصلاحيات بدقة، وأن تكون مرنة لمواجهة أية تطورات أو تعديلات مستقبلية.
- دقة وتوزيع العمل، وتحديد المسؤوليات بين الإدارات المختلفة، وفي داخل كل إدارة، وبين العاملين، توزيعها دقيق مع تجنب أي تداخل أو تعارض فيما بينها.
- التدريب، ويتم تدريب العاملين داخليا وخارجيا لتمكينهم من أداء ما يناط بهم من أعمال بما يوفر الحماية للعمل والعاملين.
- وجود نظام لتقييم الأداء، وذلك بهدف التحقق من الالتزام بمستويات الأداء الموضوعة، ثم تحديد الانحرافات عنها والبحث عن أسبابها ووسائل علاجها.
- وجود قسم داخل الإدارة للإشراف والرقابة على المدخلات والمخرجات مع وجود إجراءات دقيقة وواضحة لمعالجة عمليات المصرف.

ثانيا- التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية:

لا شك أن أي إشكالية لأي مصرف تعتبر تحديا له، يجب أن يسعى بقوة لتجاوزها، وأهم الإشكاليات (التحديات) التي تواجهها البنوك الإسلامية هي: [3]

1- تعدد آراء المراقبين الشرعيين في الحكم على بعض النشطات المصرفية:

[1]- ناصر الغريب، مرجع سابق، ص 226.

[2]- صلاح الدين السيسي، مرجع سابق، ص 180-181.

[3]- مرجع نفسه ص 182.

فقد يحدث أن تصدر هيئة الرقابة الشرعية في أحد المصارف فتوى في حكم أحد الأنشطة المصرفية، ويصدر عن رقابة شرعية في مصرف آخر فتوى مختلفة تماما عن الفتوى السابقة مما يؤدي إلى إحداث بلبلة فكرية، وقد ينتج عن ذلك تعطيل بعض الصيغ والأدوات المصرفية التي توفر لهذه المصارف مرونة في العمل.

كما أن اطلاع الرقابة الشرعية على مثل هذه الأمور لابد منه لكي تتمكن من أداء دورها في إيجاد حلول مناسبة لتحل محل الأدوات الاستثمارية الربوية وكان هذا السبب رفض التعامل المصرفي الربوي وهذا كله بعد توحد الشريعة لتجنب الاقتسام. [1]

2- عدم وجود عاملين:

نظرا لعدم وجود عاملين مؤهلين ومدربين في مجال الصيرفة الإسلامية لدى المصارف الإسلامية، وجدت هذه المصارف نفسها مضطرة للاستعانة بالعاملين المدربين في المصارف التقليدية، من اجل تكوين جهازها الإداري التنفيذي، فقامت بإعداد برامج تدريبية داخلية وخارجية في معاهد متخصصة بتدريب هؤلاء العاملين، مثال عن ذلك: المعهد المتخصص التابع للاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية لكن عدد دوراتها وبرامجها ومدتها الزمنية غير كافية إذا قيست بحجم التطور في أعمال المصارف الإسلامية.[2]

3- عدم وجود سوق مصرفية أو مالية إسلامية منظمة بشكل كافي:

ويمكن تتفرع الى: [3]

3-1- عدم وجود أدوات مالية كافية ومناسبة:

حيث تعاني المصارف الإسلامية من عدم امتلاكها لأدوات تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية من القدرة على تحويل استحقاقات موارد الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويل أطول أجلا، مع تحقيق قدر معقول من الأرباح، كما أن المصارف الإسلامية في الوقت نفسه لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد الأموال ذات أجل طويل.

[1]- صلاح السيسي، مرجع سابق، ص 182.

[2]- مرجع نفسه، ص 182.

[3]- سليمة طيايبة، مرجع سابق، ص 146-147.

3-2- عدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية:

ويرجع ذلك إلى عدم وجود سوق مالي كفء، فالأسواق المالية تقتصر على المصارف التجارية والشركات الاستثمارية وعددها محدود مثل: شركة التامين (التكافل) والشركات القابضة، وهذه المؤسسات لا تسمح باستصدار الأدوات المالية المناسبة لعمليات التمويل (استثمارات المصارف الإسلامية).[1]

4- عدم وضوح العلاقة بين المصارف الإسلامية والمركزية:

تتميز العلاقة فيما بين المصارف المركزية والمصارف الإسلامية بالغموض والذي يلاحظه على هذه القوانين والأنظمة التي تحددها العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية، إنها جميعها تنص على خضوع المصارف الإسلامية للقوانين المصرفية من نسب الاحتياطي والائتمان، كما أن المصارف الإسلامية لا تملك الأدوات المطلوبة لتعزيز عمليات إدارة السيولة. [2]

5- دور المقرض الأخير (الملاذ الأخير):

بحيث أنها لم تجد من يقوم بدور المقرض في حالة عجز سيولة لديها على أساس توافق مع الشريعة الإسلامية واحد أسباب المشكلة إن المصارف الإسلامية لا تعطي أهمية كبيرة لبحوث التطوير.[3]

6- ضعف الهيكل:

6-1- الإنتاجية ونقص الاستثمارية في البلاد الإسلامية:

تعاني المصارف الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية ونقص الفرص الاستثمارية، كما أنها تعاني من ضيق الأسواق، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العديد من البلدان القائمة فيها، مثل السودان، العراق، فلسطين، بالإضافة إلى ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية أدى كل هذا إلى عدم تمكنها من تحمل مخاطر الاستثمار منفردة، مما جعلها تندفع نحو الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت ترتكز استثماراتها المحلية على الصيغ والأساليب الأكثر ضمانا كالمرابحة وغيرها.[4]

7-غياب المعيارية:

تعاني المصارف الإسلامية من عدم وجود أسس عمل مصرفية موحدة لجميع المصارف والمؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث لازلت هنالك مفاهيم غامضة حول بعض المعاملات المالية

[1]- سليمة طيايبة، مرجع سابق ص 147-149.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- مرجع نفسه.

[4]- مرجع نفسه.

من حيث كونها حلالا أو حراما، نظرا لعدم وجود رأي شرعي موحد بشأنها من قبل العلماء مثل: معاملات التورق. [1]

8- عدم توفر معايير وأنظمة قوية في إدارة مخاطر وتدني المستوى التقني:

حيث يوجد ضعف في التنسيق بين المصارف الإسلامية والجهات الرقابية بخصوص أي مخاطر ومستجدات وتطورات، ونقص التنويع والتحوط والاحتراز وضعف الشفافية وإهمال بحوث تطوير المنتجات وإدارة المخاطر. [2]

9- عدم تطوير المنتجات وتقنيات العمل:

تعاني المصارف الإسلامية من عدم تطوير العمل وعدم تطوير أدوات مالية جيدة للمساعدة في إدارة السيولة والتحوط ضد المخاطر مثل: مخاطر تغير أسعار الصرف. [3]

10- ضعف البنية التقنية:

تعاني المصارف الإسلامية من البنية التقنية لديها ، حيث أن غالبية عملياتها تتم معالجتها يدويا ، مما يرفع من درجة الخطأ البشري ، وهنا تكمن المخاطرة كما أنها تؤدي إلى بطء سير العمليات لديها وكثرة الأعمال الورقية وطول الدورة المستندية ، كما أن التسجيل المحاسبي في المصارف الإسلامية في الغالب لا يعبر بشفافية عن العمليات الإسلامية التي تجرى في المصرف، وهذا كله راجع إلى عدم اهتمام شركات الأنظمة بتطوير أنظمة تتلاءم مع المصارف الإسلامية القائمة لعدم وعي أغلب القائمين على المصارف الإسلامية بأهمية ذلك وهو أمر هام في المنافسة العالمية. [4]

11-تحديات تمويل المشروعات الصغيرة:

إن من أهم المعوقات الخطيرة عدم نضج تجربة تمويل المصارف الإسلامية للصناعات الصغيرة، فمجرد التخلي عن التمويل بفائدة ليس كافيا، حيث إن من المنتظر منها أن تبذل جهدا أكبر لمساعدة صغار الصُناع، لما في ذلك من آثار ايجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

كما تبرز مشكلة عدم تعاون المصارف الإسلامية مع بعضها البعض لمواجهة مشكلات تمويل الصناعات الصغيرة، إضافة إلى غياب الدراسات الجدوى الجيدة التي تحدد مدى إمكانية نجاح هذا المشروع من عدمه. [5]

---

[1]- مرجع نفسه.

[2]- سليمة طيايبة، مرجع سابق، ص 149-150.

[3]- مرجع نفسه.

[4]- مرجع نفسه.

[5]- مرجع نفسه.

12-تحديات التكتلات والاندماجيات والعولمة:

يشهد العالم اليوم موجة من التكتلات والاندماجيات، حيث اندمجت العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية على مستوى العالم لتكوين كيانات قوية قادرة على المنافسة ومواجهة تحديات العولمة، وهذا التوجه نحو التكتلات والاندماجيات يشكل تحديا كبيرا أمام المصارف الإسلامية صغيرة الحجم وحديثة النشأة.[1]

المطلب الثاني: مخاطر البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية إلى عدة مخاطر تتمثل في:[2]

1- مخاطر الائتمان:

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم أو الاستصناع)، أو أن عليه أن يسلم أصولا (مثلا بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة، وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل. [3]

1- مخاطر السعر المرجعي:

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة. [4]

2- مخاطر السيولة:

وكما جاءت الإشارة سابقا، تحدث مخاطر السيولة من صعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو ببيع الأصول، ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين حرجة ومهمة للمصارف الإسلامية. [5]

[1] – سليمة طيايبة، مرجع سابق، ص 150.

[2] – طارق الله خان وأحمد حبيب، إدارة المخاطر، ط1، (جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية،2003) ، ص 64-66.

[3] – طارق الله خان وأحمد حبيب، ص 64.

[4] – مرجع نفسه، ص65.

[5] – مرجع نفسه، ص65.

وكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالا لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، وإضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون الا بقيمتها الاسمية، ولهذا فلا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين. [1]

3-مخاطر التشغيل:

يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل مخاطر العاملين، وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية.

ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تناسبها برامج الحساب الآلي المتوفرة في الأسواق والتي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية. [2]

4-المخاطر القانونية:

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة. [3]

5-مخاطر السحب:

يقوم النظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض وبما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم.

ومن وجهة نظر البنك، فان ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنا بالمؤسسات المالية الأخرى. [4]

7- مخاطر الثقة:

كما قد يؤدي معدا العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من

[1]- طارق الله خان وأحمد حبيب، ص65.

[2]- مرجع نفسه، ص65.

[3]- مرجع نفسه، ص66.

[4]- مرجع نفسه، ص 66.

الجانب البنك الإسلامي، وقد تحدث مخاطر الثقة بان تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها. [1]

8- مخاطر الإزاحة التجارية:

مخاطر الإزاحة التجارية تعني انه قد يعجز البنك الإسلامي عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية المنافسة، وهنا قد يتوفر الدافع لكي يقرر المودعون سحب أموالهم، ولمنع ذلك يحتاج مالكو البنك الإسلامي إلى أن يتخلصوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار. [2]

المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

لا شك أن للبنوك الإسلامية خصائص وسمات تختلف عن مثيلاتها في البنوك التقليدية، لكن هذا لا يمنع من وجود تشابه بينها.

أولا- أوجه التشابه:

تتمثل أوجه التشابه فيما يلي: [3]

- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في القيام ببعض أوجه الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.
- خضوع كل منهما لرقابة البنك المركزي والتقيد بالقرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بأعمال البنوك والمصارف.
- تقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ونذكر منها:
- الحسابات الجارية المبنية على أساس القرض، حيث تتعهد البنوك برده دون زيادة أو نقصان وإصدار الشيكات.
- استبدال العملات التي تقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.
- تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- التحويلات النقدية.

[1]- طارق الله خان وأحمد حبيب، مرجع سابق، ص67.

[2]- مرجع نفسه ص67.

[3]- صبرينة كردودي وسهام كردودي وعرور نعيمة، " مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية (التقليدية)" مجلة المنهل الاقتصادي، م1، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة الواد، ص107.

- القيام ببعض أوجه الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.

ثانيا- أوجه الاختلاف:

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية من عدة أوجه هي: [1]

- تقوم البنوك الإسلامية في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية، فالدوافع الاستثمارية والادخارية بينما تقوم على أساس المضاربة والمشاركة مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما تقوم البنوك التجارية في معاملاتها على أساس النظام المصرفي وهو نظام الفائدة أخذا وعطاءا.
- يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية حيزا كبيرا من معاملاتها، فهي تقوم بالمرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك، مما يؤدي إلى تعاون رأس مال والعمل، بينما نجد البنوك التجارية تولي الإقراض أهمية كبيرة ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها.
- تخضع البنوك الإسلامية بالإضافة الى الرقابة المالية، الى رقابة شرعية لمراقبة اعمال البنك بحيث تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، خلافا للبنوك التجارية التي لا توجد فيها رقابة شرعية، وإنما تقتصر على الرقابة المالية.
- تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي متميز في المجتمع بالإضافة إلى الدور المصرفي والاقتصادي، في حين أن البنك التجاري لا يهتم بهذه الجوانب إلا بالقدر الذي يخدم مصالحه التجارية والمادية.
- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية، فيعان المدين المعسر ويمهل عملا بقوله قال تعالى: ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ . [سورة البقرة الآية:280] ويعاقب المدين المماطل بعقوبة لا تصل إلى تحميله الربا المركب، بينما نجد البنوك التجارية لا ترحم المدين ولا تراعي ظروفه، فإذا لم يقم بتسديد ما عليه في الموعد المحدد فرضت عليه غرامات ربوية، وسارعت في الحجز على أمواله التي رهنها لدى البنك المقرض وباعها بأباخس الأثمان. [2]

[1]- صبرينة كردودي وسهام كردودي وعرور نعيمة، مرجع سابق، ص107-108.

[2]- مرجع نفسه، ص 108.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية تحقيق النمو والتطور في الاقتصاد بشكل مستدام وشامل، تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل وتوفير الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية واهداف هاته التنمية واهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث وعلى رأسها الجزائر.

1- التنمية:

ان من بين تعريفات التي تعرف التنمية: "انها حركة تستهدف تحقيق حياة المجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي.

أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المتجمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة. [1]

2- التنمية الاقتصادية:

بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد يعبر عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور، وقد تجلى ذلك في مظهرين أساسيين: المظهر الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية او الهيكلية، والمظهر الثاني نوعي يتمثل في المؤسسات الاجتماعية والأفكار والتصورات، والمفاهيم، وانماط المعيشية التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجاته المادية. وقد اتسمت حركة هذا التدرج والتطور ببطء شديد من جهة واختلاف في درجته بين مجتمع واخر، وأحيانا لا يكاد يلاحظ بسبب ضالته من جهة اخرى. [2]

وقد ارتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخ بأهمية أدوات وسائل الإنتاج التي صنعها، وبالتالي فان الصناعة بمفهومها البسيط ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور والتنمية الاقتصادية، وهي بذلك تنقل المجتمع من جمود والبطء والتخلف، الى التقدم، أي من مرحلة ما قبل التصنيع الى مرحلة التصنيع، وبدون هذا الأخير لا يمكن الحديث عن أية تنمية أو أي تطور اقتصادي كان، ولا أدل على ذلك من أن

[1]- إحسان حفضى، علم اجتماع التنمية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 2004) ، ص 3.

[2]- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطط والتنمية الاقتصادية، (مصر: مكتبة الاشعاع الفنية،1999) ، ص 4.

كل البلدان المتخلفة اليوم هي بلدان غير صناعية، في حين نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة. [1]

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية من منظور" د. علي أحمد عتيقة " ديبلوماسي سابق بالأمم المتحدة بأنها "عملية إنسانية تتكون من تفاعل عناصر الإنتاج المتعرف عليها (الأرض، العمل ، رأس المال ، الإدارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف الى زيادة حقيقية في انتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات الازمة للاستهلاك المحلي و التصدير والتوفير الفردي و القومي ،كما أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل قيم الاجتماعية و العقيدة الدينية و النظم والمؤسسات السياسية القائمة ،ومدى قابليتها للتسهيل أو أعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، ومن خلال فترات زمنية محددة كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية و سياسية دولية تؤثر في تحركاتها و اتجاهاتها على الصعيد القطري و الإقليمي ".

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما انها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المختلف الى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وايمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الانسان ". [2]

ثانيا- خصائص وأهداف وأهمية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تتضمن عدة خصائص أساسية، وفيما يلي أمثلة على بعض تلك الخصائص:

1- خصائص التنمية الاقتصادية:

تتمثل هذه الخصائص في كل من:[3]

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.

[1]- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ص 4.

[2]- عطية خمخام ومسعود ضامن " التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول" مجلة دراسات اقتصادية، مجلد18، العدد03(2020) ، ص167.

[3]- لطفي علي، التنمية الاقتصادية، (القاهرة : مصر، مكتبة عين الشمس، 1986) ، ص 187 .

- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطورهما.
- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة لمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار.
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانيات المعززة لدور الصناعة والتجارة والزراعة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.
- الاستفادة من التكنولوجيا فهي تقدم دعم مناسب للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجلات. [1]

1- أهداف التنمية الاقتصادية:

ان عملية التنمية الاقتصادية أهداف تسعى اليها الدول التي تقوم بتطبيق خطط التنمية وتتلخص فيما يلي: [2]

- **زيادة الدخل القومي:**

تعد الزيادة في الدخل القومي من اهم الأهداف بل أولها من اهداف التنمية بشكل مطلق، ويعود ذلك الى ان الغرض الأساسي الذي يدفع الدول للقيام بعملية التنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها، لا يمكن للحكومات الاقتصادية القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان الا بتحقيق زيادة في الدخل القومي وذلك من خلال توفير الفرصة للحصول على الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

- **رفع مستوى المعيشة:**

ان تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة يعد من بين الأهداف المهمة التي تسعى الى تحقيقها الدول النامية، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مسكن وملبس ومأكل. ان عملية التنمية الاقتصادية ليست أداة لتحقيق الدخل القومي فقط، وانما هي وسيلة لرفع المستوى المعيشي لسكان الدول التي تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع:**

ان هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول ما بين أفراد المجتمع في الدول التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعنبر هدف اجتماعي أيضا، لان معظم الدول التي تعاني من الدخل القومي وانخفاض في متوسط الفرد تعاني من اختلالات هيكلية في توزيع الدخل والثروات.

- **التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد:**

[1]- لطفي علي، مرجع سابق، ص 187.

[2]- صدام يوسف وجميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن 1990-2015، رسالة دكتوراه، جامعة آل البيت: الفصل الأول 2018-2019، ص 34-35.

لا تقتصر عملية التنمية على التركيز على تحقيق النتائج الأهداف السابقة، انما هناك أهداف تعود على مجتمع قوامه الافراد والدولة وغيره من العناصر فأن عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع وانما علمية التنمية شاملة ولهذا السبب فأن عملية التأثير على التركيب النسبي للاقتصاد القومي توجب على عملية التنمية تحريك كافة القطاعات من صناعة وزراعة وعدم سيطرة قطاع معين من القطاعات دون الاخر حتى لا تكون الاثار العائدة على الاقتصاد تعتمد على نتائج قطاع معين.

- **أهمية التنمية الاقتصادية:**

تنطلق أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم من خلال الأمور التالية: [1]

- إن التنمية الاقتصادية هي عملية تحقق للدول الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التبعية الاقتصادية بأشكالها المتعددة، وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي الذي يمكن الدولة من التخلص من هذه التبعية بأشكالها وأنواعها المتعددة.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة.
- إن عملية التنمية تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي بدورها تؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما تحقق التطوير الاقتصادي المنشود.
- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص وتقليل الفجوة الاقتصادية المتحققة ما بين الدول المتقدة والدول النامية.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي:

لم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعا في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيرا بألفاظ مختلفة منها: العمارة والتمكين والنماء والتثمير والسعي في الأرض وإصلاح إحياء الأرض وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومرادفاتها في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الاسلام المبكرة والوسيطة. ويعتبر مفهوم العمارة المستمد من قوله تعالى: ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾**(هود61)** [2]، أكثر شمولا من مفهوم التنمية

[1]– صدام يوسف وجميل دغش، مرجع سابق. ص 32.

[2]– سورة هود، الآية:61.

الاقتصادية بالمعنى الوضعي ويزيد عليه، لأن العمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني النهوض في جميع جوانب وقطاعات الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والمادية.[1]

ومن خلال مراجعة الحضارة الإسلامية نجد أن الفقهاء والعلماء المسلمين أول من اهتم وعالج قضايا التنمية، وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول: "من كان له مال فليصلحه ومن كانت له أرض فليعمرها، فيوشك أن يأتي من لا يعطي إلا من أحب " وهي دعوة صريحة إلى التنمية والعمارة، أما الخليفة الراشد بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في كتابه إلى وإليه على مصر: " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد.

التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي عرفت على أنها: "تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم.[2]

وتعرف التنمية من المنظور الإسلامي بأنها: "العمل في الإنتاج بكافية العناصر التي تؤدي الى عمارة الأرض التي استخلف الله الانسان في عمارتها، كما تشمل تسهيل جلب الرزق على الناس، والعدالة في توزيع نتائج عملية النمو",[3]

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي

حيث تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص أهمها ما يلي: [4]

- **الشمول:**

إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان ماديا فحسب، وإنما روحيا بصفة أساسية. والروحانية في الإسلام ليست كما يتصور البعض مسألة ميتافيزيقية أو غيبية، وغنما هي العمل الصالح إيمانا بالله، واعتبارا أو مراعاة له تعالى، كان ذلك الإيمان، او تلك المراعاة والاعتبار المتأصلة في العقل والنفس والمتمثلة في النشاط والسلوك مرادها خشيته تعالى والخوف من عقابه او كان مرادها ابتغاء مرضاته والفوز بجنته.

كما أن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشر الانسان هو في نظر الإسلام عمل صالح طالما كان مشروعا وكان يتجه به إلى الله تعالى. وبالتالي فإن مبدأ الشمول في التنمية الإسلامية يقتضي تحقيق

[1]– معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية دراسة تطبقيه لقطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،2014، ص 37.

[2]– معتز محمد مصبح، ص 37.

[3]– زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2012) ، ص80.

[4]– محمد إبراهيم أبو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة ماجيستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 29.

الاحتياجات البشرية كافة من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية وغيرها، وهي بذلك تضمن تنمية جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ... إلخ فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا يقبل تنمية اشتراكية تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير. [1]

- **التوازن:**

ذلك أن التنمية الإسلامية لا تستهدف زيادة الإنتاج فحسب، وإنما تستهدف أساسا العدل، أي عدالة التوزيع لقوله تعالى (اعْدِلُوا **هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**) [المائدة:8] بحيث يعم الخير جميع البشر أيا كان موقعهم في المجتمع، ذلك أن هدف الإسلام من التنمية الاقتصادية، هو أن يتوفر لكل فرد أيا كان جنسيته أو لون أو دينه أي بوصفه إنسانا حد الكفاية لا الكفاف، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمانه ومكانه.

كما أن مبدا التوازن في التنمية الإسلامية يقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية، فالإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون القضايا الصحية أو الثقافية أو الاجتماعية ...وأن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، وأن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى. [2]

- **الواقعية:**

الواقعية هي النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها، ودراسة أبعادها وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، وتقابلها المثالية التي تسعى على معالجة المشكلة بتصورات تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع. إن الواقعية في مجال التنمية الإسلامية هي مثالية في الوقت نفسه، كما أن المثالية في التنمية الإسلامية هي واقعية، لغن الإسلام وهو من الله العالم الخبير لا يمكن أن يقرر مبادئ مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة، وإمكانية تطبيقها. [3]

- **المسؤولية:**

تتحدد المسؤولية في التشريع الإسلامي في ثلاثة جوانب هامة وهي: مسؤولية الفرد اتجاه نفسه: ومسؤولية المجتمع عن بعضه البعض، ومسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع.

حيث أن تكريم الله للإنسان، وتفضيله على غيره من المخلوقات وتسخيره له ما في السماوات والأرض، هي دعوة لهذا الانسان بأن يحافظ على بدنه وحياته وبقاء جنسه باعتماد النظافة والطاهرة في الجسم والثوب والمكان، وممارسة الألعاب الرياضية والوقاية من الامراض وذلك يتمكن من أن يؤدي دوره في المجتمع. [4]

[1]– محمد إبراهيم أبو عليان، ص 29.

[2]– مرجع نفسه، ص 29.

[3]– مرجع نفسه، ص 30.

[4]– مرجع نفسه، ص 30.

- **الإنسانية:**

إن التنمية الإسلامية أساسها وغايتها الانسان، فهي تقوم على ارتقاء بالإنسان روحيا ونفسيا كما تقوم بالارتقاء به ماديا وجسديا، وهي تنطلق من تكريم الله عزوجل للإنسان كما في قوله تعالى:(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُم فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ [سورة الاسراء:70]. [1]

- **مراعاة نظام الأولويات:**

لقد وضع الفقهاء نظام الأولويات في المنهج الإسلامي وفي جميع مناحي الحياة، ولا تشمل الجانب المادي فقط، وإنما تشمل الضروريات والتي تعد كمقاصد للشريعة الإسلامية؛ من حفظ للدين والنفس والعقل والنسل والمال، لكي يتمكن الفرد من القيام بالمهمة التي كلف بها، وهي استخلاف لأعمار الأرض،[2] وتحقيق العبودية لله ويشمل هذا النظام الدرجات الثلاث التالية:[3]

- **الضروريات:** وهي الأشياء التي لا تقوم حياة الناس بدونها.
- **حاجيات:** وهي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها، ولكن بمشقة زائدة.
- **تحسينات (كماليات): وهي** التي تجعل حياة الناس أكثر سهولة ويسر ومتعة من غير ترف ولا إسراف ولا تبذير.

- **عدالة التوزيع:**

لقد جبل الله الانسان على حب المال و زينه في نفسه، وانسجاما مع هذه الفترة أقر الإسلام الملكية الفردية كما اقر النظام الإسلامي التفاوت في الدخل، وأعتبر ذلك أساسا لقيام الحياة، إذ يقول الله تعالى ﴿ **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[سورة الزخرف:32]** ، أي ان الله قد فاضل بين الخلق، فجعل بعضهم افضل من بعض في الدنيا بالرزق والقوة و العقل و العلم ....، والعلة في ذلك هي رفع بعضهم فوق بعض درجات ؛ليستخدم بعضهم بعضا ، وهذا في أغلب أحوال الدنيا ، وبه تتم مصالحة الناس، وينتظم معاشهم، ويصل كل منهم إلى مطلبه ، وتحصيل بينهم المساواة في متاع الدنيا .[4]

تتمثل هذه الخصائص في كل من:[5]

– الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية، هو المنتج وهو المستهلك وفي نفس الوقت هو صاحب المشروع وهو العامل.

---

[1]– محمد إبراهيم أبو عليان، مرجع سابق، ص 30.

[2]– مرجع نفسه ص 31.

[3]– مرجع نفسه ص 31.

[4]– مرجع نفسه، ص 31

[5]– رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية الاقتصادية في الإسلام، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 68.

– تنمية متوازنة من خلال ترشيد الاستهلاك **لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا" (سورة الفرقان، الآية: 67)**، فالاعتدال في الإنفاق هو أساس التوازن.

– مراعاة الأولويات حيث أن مقاصد الشريعة الإسلامية التي نص عليها الفقهاء هي الضروريات والحاجيات، فالإسلام يحرص على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

– صلة التنمية بالضوابط الأخلاقية حيث أن الضوابط الأخلاقية عبارة عن ضمانات لسلامة التطبيق الفعلي والصحيح للتنمية الاقتصادية.

–علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة الإسلامية حيث تؤدي خطة التنمية الاقتصادية المتناسقة مع العقيدة الإسلامية دورها كاملة.

ثالثا: أهدف وأهمية التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي

1– تحقيق حد الكفاية للمواطن:

نجد من أولى أولويات الاقتصاد الإسلامي توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، حيث أن التقدم والتنمية الاقتصادية في نظر الإسلام هي أولا القضاء على مشكل الفقر وتحقيق حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، ثم لا بأس بالتفاوت بعد حد الكفاية فهذا ما لا ينكره الإسلام.[1]

2– استخدام التقدم الاقتصادي:

يتمثل هذا الهدف في استخدام التقدم الاقتصادي أداة لنشر الخير والعدل والسلم والحق في مختلف أرجاء الأرض فالتقدم الاقتصادي ليس هدفا إنما هو وسيلة للتحقيق التام والفعال لخلافة الله في الأرض وعمارتها بالخير والفضيلة.[2]

ويستدل بذلك في قال الله تعالى:" **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ"(سورة هود– الآية: 6)**، فإذا حققت الأمة الإسلامية التقدم الاقتصادي فليس معنى ذلك انه يبقى حكرا عليها وتستعمله لابتزاز خيرات غيرها وإذلالهم كما هو تصرف الدول المتقدمة اليوم وإنما يستخدم الإنسان تقدمه الاقتصادي في تحقيق كل معنى إنساني رفيع، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.[3]

[1]– رشيد حميران، مرجع سابق، ص 63– 64.

[2]– شوقي احمد دنيا، (لبنان: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، 1978) ص85.

[3]– مرجع نفسه، ص 95.

2- تحقيق الرخاء الاقتصادي:

فالإسلام يطلب من الفرد والمجتمع وضع السيطرة على مختلف الموارد الطبيعية والتمكن من استغلالها والاستفادة منها[1]، وهذا ما يمكن فهمه في قوله تعالى:" **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**" (سورة الملك، الآية: 15)، فبعد أن يكون الهدف الأول هو تحقيق حد الكفاية – **العيش الكريم**– لكل فرد من أفراد المجتمع ثم ينطلق الاقتصاد الإسلامي بعد ذلك إلى تحقيق الهدف الأمثل وهو الرخاء الاقتصادي.[2]

[1]– شوقي احمد دنيا، ص 95.

[2]– رشيد حميران، مرجع سابق، ص 67.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه نظرة شاملة حول البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية وكذا المخاطر و التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية إلى أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية ، تلتزم في جميع أعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية من اجل تحقيق توزيع عادل للثروة والوصول إلى التنمية الاقتصادية، حيث تتميز بمساهمتها بشكل فعال في دفع عجلة التنمية، فهي لا تستهدف فقط تعظيم الربح كما هو الحال في سائر البنوك الأخرى، بل تلتزم بمراعاة ما يعود على المجتمع وما يلتحق به من ضرر نتيجة لمزاولة أنشطتها المختلفة فتسعى لتحقيق أكبر نفع ممكن.

تتجلى الأهمية المرجوة من البنوك الإسلامية في تحقيق وظائفها، كما يمكننا أن نلمس الأهمية المرجوة منها من خلال أهدافها التي تصبو إلى تحقيقها، فبصورة أو بأخرى قد تمثل أهداف البنوك الإسلامية ووظائفها وجهان لعملة نقدية واحدة. كما رأينا بأن مصادر الأموال في البنوك الإسلامية تتمثل في مصادر داخلية وهي: رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، بينما المصادر الخارجية فهي الودائع الجارية وودائع التوفير والاحتياط وودائع الاستثمار.

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية حسب النظام الجغرافي أو المجال الوظيفي أو حجم النشاط أو حسب الإستراتيجية المستخدمة أو حسب العملاء المتعاملين بالبنك وتخضع هذه البنوك إلى عدة أنواع من رقابة داخلية، شرعية وكذا رقابة البنك المركزي كما تخضع إلى رقابات أخرى.

كما لا ننسى بأن البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك تتعرض لمجموعة من المخاطر أثناء تأدية وظيفتها غير أنه هناك بعض المخاطر التي تنفرد بها عن غيرها من البنوك التقليدية.

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث عدة آليات متمثلة في المؤسسات المالية والتي من بينها البنوك الإسلامية.

ولإيضاح ذلك تم التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي والوضعي والنظريات القائمة عليها.

حيث يمكن القول إن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية ذات نهج تمويلي تنموي، فهي لا تهدف إلى تعظيم الأرباح فقط بل تسعى للمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدنها من خلال تطبيق عدة صيغ تمويلية إسلامية تتناسب مع البيئة الاجتماعية والدينية لتمويل المشاريع الاقتصادية، مما يساهم في زيادة الناتج القومي، الذي بدوره يعبر عن مستوى التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

تمهيد

البنوك الإسلامية احدى ركائز التمويل في الاقتصاديات الإسلامية بما تتعامل به وفق الشريعة الإسلامية، وبعدما فرضت نفسها في واقع العمل المصرفي واستطاعت استقطاب رؤوس أموال هامة، وانتشار في مختلف أنحاء العالم.

وبنك السلام الجزائري كأي بنك إسلامي يقدم الكثير من الخدمات المالية والكثير من صيغ التمويل القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعليه في فصلنا هذا سوف نتطرق الى دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال هذه الدراسة:

المبحث الأول: تقديم بنك السلام فرع المسيلة.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الممنوحة في بنك السلام ودورها في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تقديم بنك السلام فرع المسيلة

يمكن تقديم بنك السلام فرع وكالة المسيلة بالجزائر كما يلي: [1]

المطلب الأول: التعرف على بنك السلام

أولا: التعريف ببنك السلام:

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.[2]

ثانيا: مهمة البنك

اعتمد البنك أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

ثالثا: رؤية البنك

يسعى البنك إلى الريادة في البنوك الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات ومنتجات بنكية مبتكرة ومعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

[1]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/01، على الساعة 09:00

[2]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/02، على الساعة 23:22.

رابعا: منتجات وخدمات البنك

يقترح بنك السلام–الجزائر– مجموعة خدمات ومنتجات مبتكرة مما صاغته البنوك الإسلامية المعاصرة ويحرص على تقديمها للعملاء. [1]

خامسا: صيغ التمويل

للتمويل الإسلامي أساليب وأشكال عديدة تعد بديلا للتمويل الربوي ولكل أسلوب من هذه الأساليب التمويلية الخاصة مميزات وخصائص يميزها عن الأخرى منها: المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والبيع بالتقسيط للسيارات والسلم والبيع الأجل. [2]

سادسا: أهداف بنك السلام

يعتمد بنك السلام على أهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف بما يحقق رضا العملاء، ويدر بالأرباح للمساهمين، حيث تمحورت هذه الأهداف حول ما يلي: [3]

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في المشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
- سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
- إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك.
- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.
- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.
- القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها افراد أو اشخاص اعتباريون.
- تقديم الاستثمارات البنكية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.

[1]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/02، على الساعة 09:00

[2]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/02، على الساعة 09:00

[3]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/02، على الساعة 09:00

- قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.
- إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية او شركات معاونة.
- امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري [1]

يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا في توضيح مستويات المسؤولية داخل البنك وفي هذا الفرع سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لبنك السلام

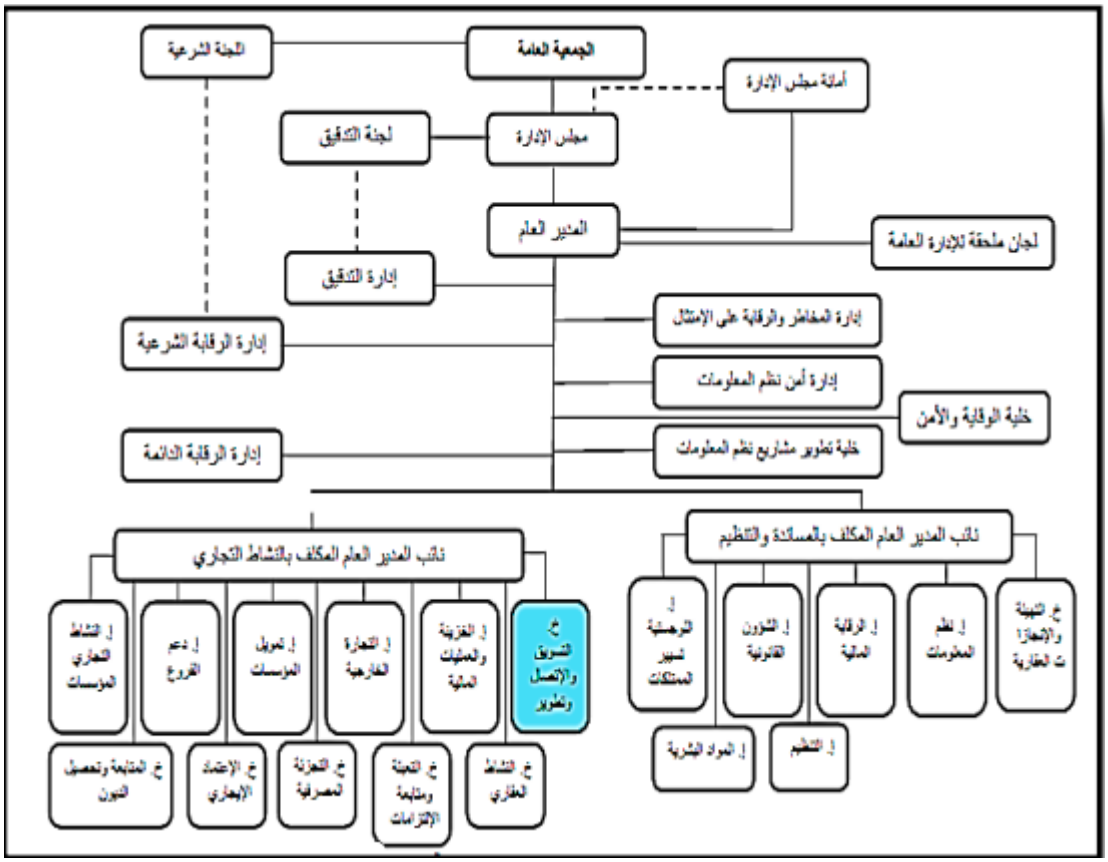

المصدر: الموقع الرسمي لبنك السلام www.alsalamalgeria.com

[1]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/05، على الساعة 22:00

مكونات الهيكل التنظيمي لبنك السلام

يتكون الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري من:

أولا: مجلس الإدارة

ويأتي في المقام الأول ويعمل على تحديد التوجيهات الاستراتيجية بكل احترافية من أجل تمكنه من تحقيق أهدافه المسطرة حيث أعتمد مجموعة من الوثائق والأنشطة التي تضبط نشاط المصرف منها:

أ- النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

ب- ميثاق الإدارة والصلاحيات المعتمدين بتاريخ 15 أكتوبر 2015.

ت- استراتيجية المصرف (2019-2021) التي تم اعتمادها بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

ث- السياسة الائتمانية وسياسة مخاطر السيولة والتشغيلية ومخاطر الامتثال التي تم اعتمادها في ديسمبر 2015.

ثانيا: الإدارة التنفيذية[1]

وتأتي في المقام الثاني وتتكون من:

أ- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وتشكل من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم الإلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العادية للمصرف وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها مع متعامليه والقيام بالرقابة على كافة الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

ب- مصلحة الأفراد:

يقدم مصرف السلام الجزائري سواء للأفراد أو الشركات خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وتقنيات مبتكرة تتمثل في السلام مباشر، خدمة الاعتماد المستندي، سمارت بنكنغ ...الخ.

ت- مصلحة الخدمات عبر الانترنت:

وتتمثل في بطاقة الدفع الالكتروني " امنة " بطاقات الدفع الدولية السلام فيزا ...الخ.

[1]- الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/06، على الساعة 22:20

المبحث الثاني: صيغ التمويل المطبقة في بنك السلام الجزائري

يتعامل مصرف السلام بالمسيلة بالعديد من صيغ التمويل التي يعتمدها مصرف السلام الجزائر والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من بينها: صيغ التمويل بالمرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة...

المطلب الأول: صيغ التمويل بالمرابحة

صيغة التمويل بالمرابحة من أكثر الصيغ استعمالا في المصارف الإسلامية، نظرا لما تتميز به من خصائص.

1- تعريف المرابحة حسب مصرف السلام:

هي عملية شراء المصرف للسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناء على طلب وهو عدد المتعامل بشرائها، ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

ومنه تتكون أطراف العقد من: [1]

- البائع للمصرف (المورد)
- المصرف
- المشتري من المصرف(المتعامل)

2- وضعية التمويل بالمرابحة في مصرف السلام بالمسيلة.

عرفت عملية التمويل فرع المسيلة تصريف السلام منذ افتتاحه سنة 2019 والى غاية 2022 الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): عدد المستفيدين من صيغة المرابحة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019 –2022.

السنة	2019	2020	2021	2022
عدد المستفيدين	43	52	65	35
نسبة التطور %	-	21	25	-
المركز المالي (مليون دج)	350	400	400	500
نسبة التطور %	-	14,28	0	25

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات مصرف السلام بالمسيلة

[1] لموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/07، على الساعة 14:00

ويمكن عرض محتويات الجدول في أعمدة لتوضيح الصورة بشكل أفضل لعدد المستفيدين من صيغة المرابحة في الفترة 2019-2022

الشكل رقم (04): تطور عدد المستفيدين من صيغة المرابحة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019-2022

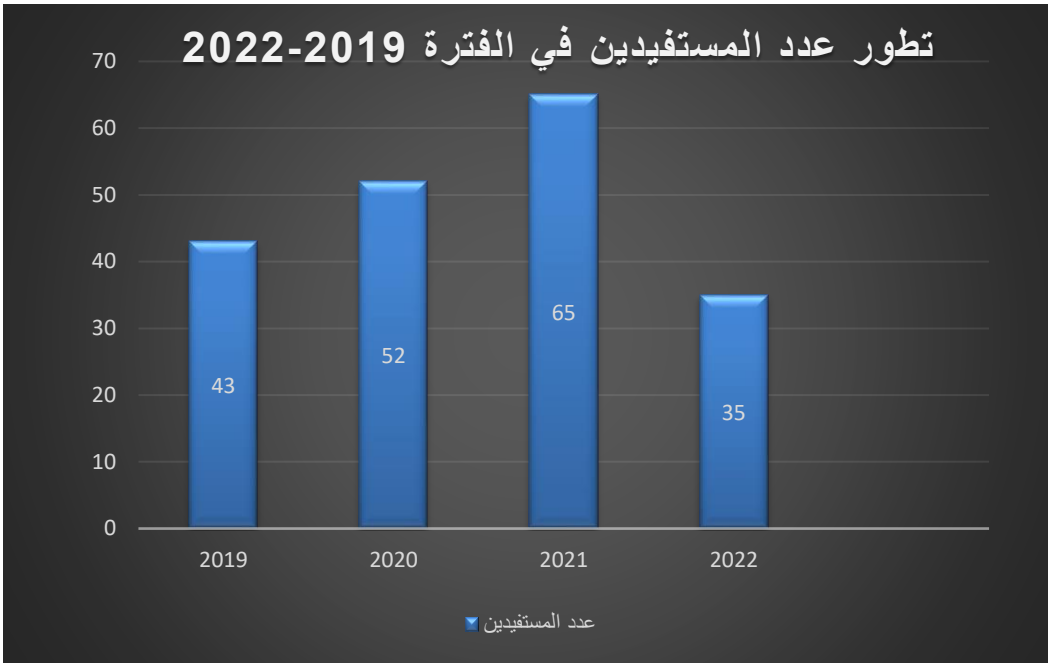

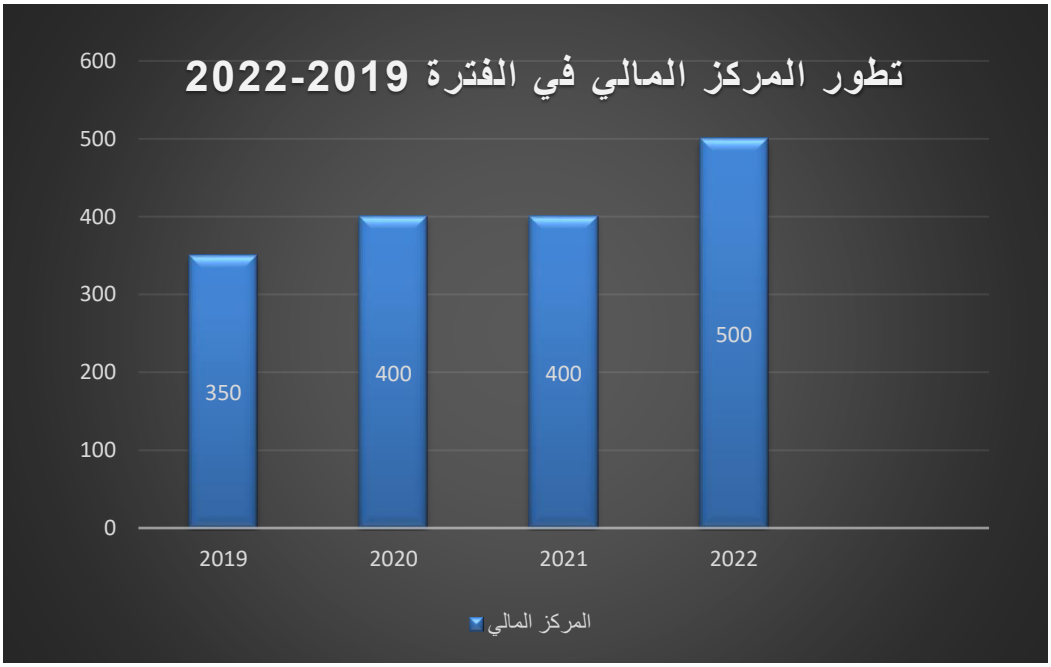

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

تظهر المعلومات السابقة في الجدول والشكل التطور المسجل في عملية التمويل بالمرابحة في مصرف السلام بالمسيلة:

وفقًا لهذه البيانات، زاد عدد المستفيدين من 43 مستفيدًا في عام 2019 إلى 52 مستفيدًا في عام 2020، ومن ثم زاد إلى 65 مستفيدًا في عام 2021، بنسبة نمو بلغت 21% و25% على التوالي.

أما بالنسبة لقيمة المعاملات، فقد ارتفعت من 350 مليون دينار جزائري في عام 2019 إلى 400 مليون دينار جزائري في عامي 2020 و2021. وقد بلغت نسبة النمو السنوية 14.28% في عام 2020 و25% في عام 2021.

المطلب الثاني: صيغة تمويل بالمشاركة والمضاربة

أولا: صيغة التمويل بالمشاركة

هذه الصيغة هي الاخرى من الصيغ المتعامل بها في مصرف السلام بالمسيلة

1- تعريف التمويل بالمشاركة حساب مصرف السلام الجزائر:[1]

التمويل بالمشاركة هو عقد بين الطرفين أو أكثر يقدم كل منهما حصة ماليه، ويتكون من الحصتين راس مال الشركة، والربح يوزع بينهما حسب الاتفاق والخسارة على حسب بنية المشاركة وهي نوعان:

1-1- المشاركة المستمرة: هي التي تبقى إلى نهاية مدتها.

1-2- المشاركة المتناقصة: فيها يمتلك أحد الشريكين حصة الآخر على دفعات أو دفعة واحدة خلال مدة المشاركة المنتهية بالتمليك.

ثانيا: صيغة التمويل بالمضاربة

ان هذه الصيغة هي الاخرى من الصيغ المتعامل بها في مصرف السلام بالمسيلة

1- تعريف التمويل بالمضاربة حسب مصرف السلام:[2]

المضاربة هي عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغ من المال للمضارب للتجارة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطه.

فان خسر دون تقصير أو مخالفة تقع الخسارة على المصرف وحده ولا يخسر المضارب إلا جهده وعمله.

ويتمثل أطراف العقد في المصرف (رب المال) والمتعامل(المضارب) أو المتعامل (رب المال) المصرف (المضارب)، وتنقسم المضاربة إلى قسمين:

[1]- لموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/07، على الساعة 15:00

[2]- لموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/07، على الساعة 17:00

1-1- مطلقة: يضرب فيها المضارب بالاستثمار وفق ضوابط تتماشى مع مبادئ المصرف.

1-2- مقيدة: يقيد بمشروع معين أو نشاط خاص.

ثالثا: وضعية تمويل بالمشاركة والمضاربة في مصرف السلام بالمسيلة:

غرفة عمليات تمويل المضاربة والمشاركة بمصرف السلام بالمسيلة الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): عدد المستفيدين من صيغة التمويل بالمضاربة والمشاركة بمصرف السلام بالمسيلة في الفترة (2019- 2022)

السنة	2019	2020	2021	2022
عدد المستفيدين	02	06	10	07
نسبة التطور %	-	150	66,66	-
المركز المالي (مليون دج)	300	300	300	300
نسبة التطور %	-	00	00	00

المصدر: تم إعداد جدول بالاعتماد على معطيات مصرف السلام بالمسيلة

ويمكن عرض محتويات الجدول في أعمدة لتوضيح الصورة بشكل أفضل لعدد المستفيدين من صيغة المشاركة والمضاربة في الفترة 2019-2022

الشكل رقم (05): تطور عدد المستفيدين من صيغة المشاركة والمضاربة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019-2022

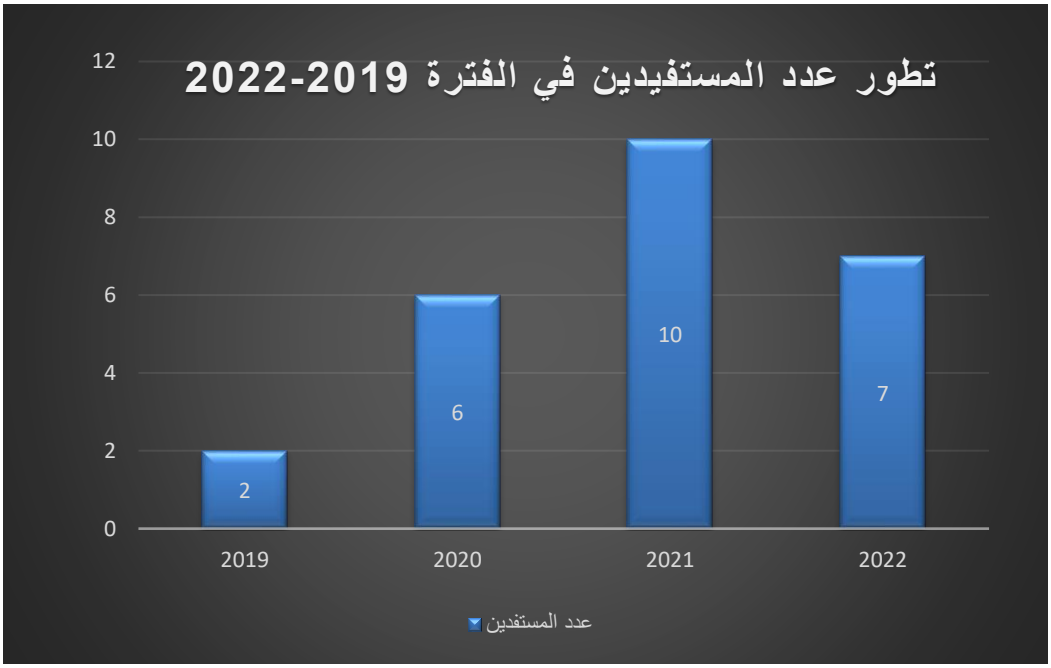

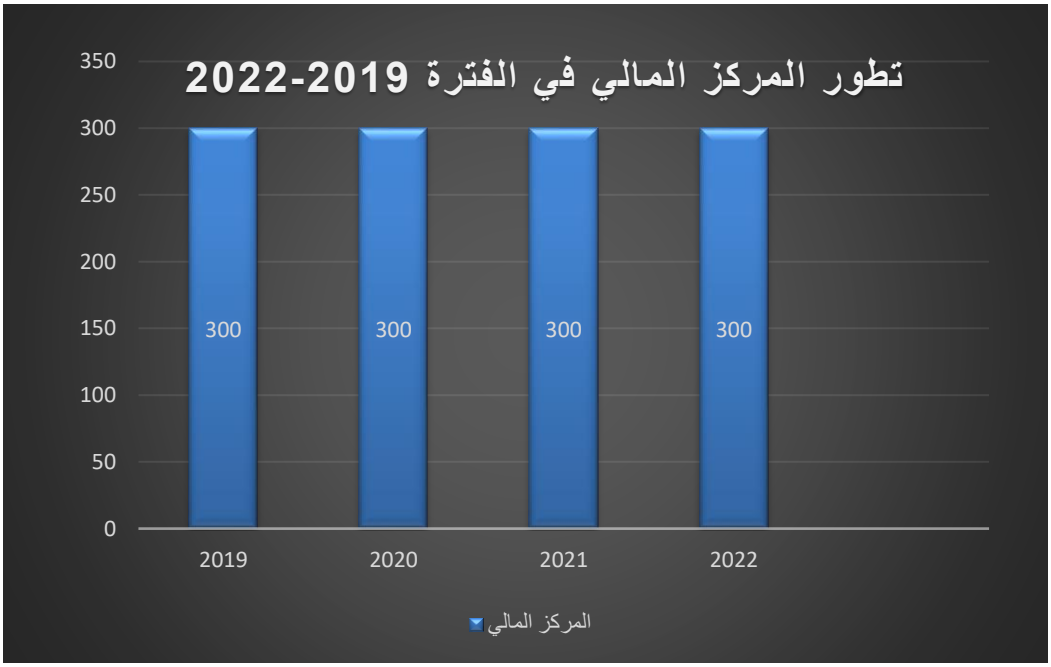

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02)

تظهر البيانات المسجلة في جدول والشكل التطور لعملية التمويل بالمضاربة والمشاركة في مصرف السلام بالمسيلة زيادة ملحوظة في عدد المستفيدين، فقد ارتفع عدد المستفيدين من اثنين في عام 2019 إلى ستة في عام 2020، ثم ازداد إلى عشرة في عام 2021. وقد بلغت معدلات النمو 150% في عام 2020 و66.66% في عام 2021.

المطلب الثالث: تطور التمويل بصيغة الايجار

أولا: الصيغة التمويلية الإجارة:

هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد، وهي نوعان: [1]

1. **إجارة منتهية بالتمليك:** وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث)
2. **إجارة تشغيلية:** وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

ثانيا: وضعية التمويل بالإجارة في مصرف السلام بالمسيلة

عرفت عمليات التمويل بالإجارة بمصرف السلام في المسيلة الوضعية المبينة في الجدول التالي: [2]

الجدول رقم (03): عدد المستفيدين من صيغة الاجارة بمصرف السلام بالمسيلة في الفترة (2019-2022)

السنة	2019	2020	2021	2022
عدد المستفيدين	11	16	20	12
نسبة التطور %	-	45,45	25	-
المركز المالي (مليون دج)	361	410	460	500
نسبة التطور %	-	13,57	12,19	8,69

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على معطيات مصرف السلام بالمسيلة

[1]- الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/07، على الساعة 14:00

[2]- الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/10، على الساعة 15:00 .

ويمكن عرض محتويات الجدول في أعمدة لتوضيح الصورة بشكل أفضل لعدد المستفيدين من صيغة الإجارة في الفترة 2019-2022

الشكل رقم (06): تطور عدد المستفيدين من صيغة الإجارة لمصرف السلام بالمسيلة في الفترة 2019-2022

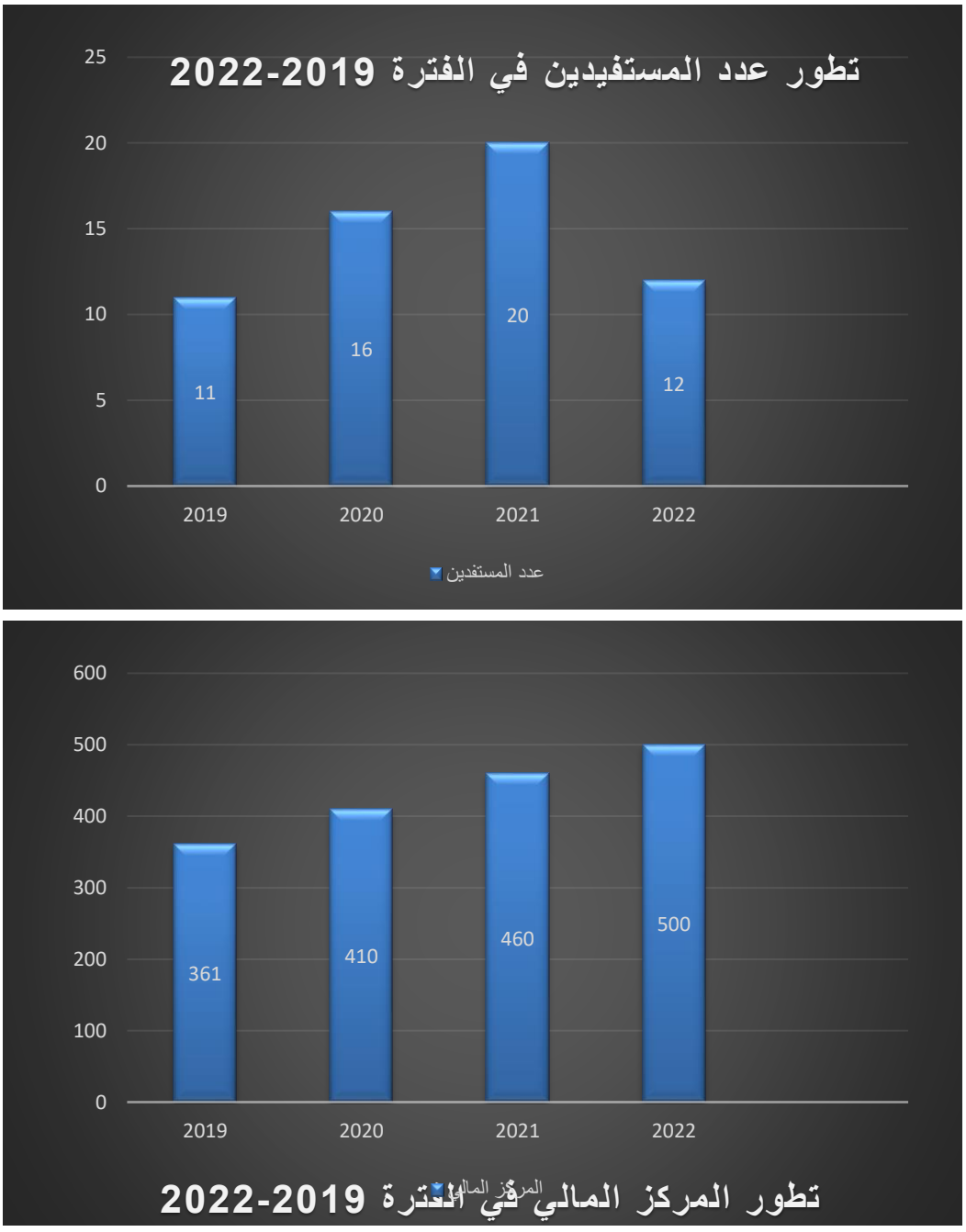

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

تبين معطيات الجدول والشكل التطور الملحوظ في عمليات التمويل بالإجارة على مستوى مصرف السلام بالمسيلة، حيث ارتفع عدد المستفيدين من 11 مستفيد سنة 2019 الى 16 مستفيد سنة 2020 والى 20 مستفيد سنة 2021 ثم انخفض الى 12 مستفيد سنة 2022. كما بلغت معدلات النمو 45,45% سنة 2020 ثم انخفضت الى 25% سنة 2021، كما ارتفعت قيمة هذه المعاملات من 361(مليون دج) سنة 2019 الى 410(مليون دج) سنة 2020، ثم واصلت الارتفاع الى 460(مليون دج) سنة 2021 ثم 500(مليون دج) سنة 2022. هذا ما يصاحبه في ارتفاع في معدلات النمو حيث بلغت 13,57%سنة 2020 ثم انخفضت الى 12,19% سنة 2021 ثم الى 8,69% سنة 2022.[1]

المطلب الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية

من خلال ما تطرقنا اليه من الصيغ الممنوحة من طرف بنك السلام الجزائري وكالة المسيلة توصلنا الى أن للبنوك الإسلامية لها دورا في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال النقاط التالية: [2]

تقوم المصارف الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من نظام العمل فيها القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلها واستثماراتها المباشرة واشكال التجارة والصناعة كافة التي تقوم بها.

إن توافر هذا العنصر في أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية يمثل نقطة ذات أهمية بالغة في دائرة اتفاق أنشطة تلك المصارف مع الأفكار الرئيسية للمنهج التنموي الذي ينسجم مع عواطف المجتمعات الإسلامية.

كما أن صيغة التمويل في المصارف الاسلامية المذكورة سابقا غالبا ما يوجد فيها هامش مشاركة المتعاملين مع تلك المصارف في توجيه السياسة المالية واتخاذ قرار وخاصة إذا ما عرفنا " انه من اساسيات نجاح المنهج التنموي احساس المتعاملين بأن لهم دورا وعليهم مسؤولية تحقيق الأهداف ".

إن انبثاق وظيفة المصارف الإسلامية من وظيفة المال في الإسلام بما تمثله هذه الوظيفة من التزام، ومن وضع المال في خدمة المجتمع وإسعاد الفرد وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال، وتحقيق مصالح كل الأطراف من مودعين ومستثمرين. كل ذلك يتفق مع الأرضية الفكرية الخيار التنموي الملائم لمجتمع إسلامي. هذا ما نلاحظه من مساندة والتفاف جماهير حول المصارف الإسلامية لهو ظاهرة ينبغي أن نتفهم دلالاتها العديدة والتي من بينها وفي الحد

1– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/11، على الساعة 16:00.

2– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/11، على الساعة 16:00.

الادنى ان هذه المصارف تمثل حاجة الجماهير ورمزا تتقبله وتنتفع به وتتفاعل معه وغيرها، وهذه كلها شروط ضرورية لنجاح المنهج التنموي. فضلا عن ان المصارف الاسلامية تعمل بحكم طبيعتها على تعبئة الموارد بما يتيح تحقيق عنصر التكوين الرأسمالي، الذي هو اولى ضروريات التنمية.

إن عمل المصارف الإسلامية بحكم نظامها العام في مجالات متعددة لا تكتفي بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والاستثماري بصفته واجب الزامي فقط، وإنما تتجاوز ذلك في مناطق عملها الى مهام اخرى، لتعريف العملاء بالرؤية الإسلامية المميزة لأوجه النشاط كافة، وتصميم نماذج للمجتمعات التي تعمل فيها لتنظيم تنميتها عن طريق زيادة الاعتماد على النفس، الأمر الذي يمثل المهاد الفكري الذي يهيئ الأرضية ضرورية والرصينة لتحقيق التنمية.

ان من اهم واجبات المصارف الإسلامية في تنمية الموارد البشرية العمل على تغيير السلوك بما يتفق والاتجاه المناسب للتنمية، مستخدمة في هذا المجال الطبيعة علاقتها مع العملاء من جهة وأساليب عمل المصرف الإسلامي.

إن المنهج التنموي والفعال للمجتمعات الإسلامية لابد وأن ينبع من المعتقدات والقيم الإسلامية على وفق القرآن الكريم والسنة النبوية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفعلية لها، والمشاكل والقيود التي تواجهها، فإنه في ضوء ما يتوافر في أنشطة المصارف الإسلامية أنسب الصيغ او الادوات التي يمكن توظيفها لتحقيق التنمية، ويكون المصارف الاسلامية الدور الاساس وليس مجرد دور ثانوي أو هامشي في إحداث التنمية وتحقيقها والاسراع بها في مجتمعاتنا الاسلامية.[1]

ومما سبق يمكننا تلخيص" دور صيغ التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية " في النقاط التالية:[2]

- **أولا:** ان للبنوك الإسلامية القدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار لأنها تتعامل بالمشاركة.
- **ثانيا:** إن للبنوك الإسلامية القدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مختلف صيغ التمويل الممنوحة من طرف البنك.

[1]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/11، على الساعة 17:00.

[2]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/11، على الساعة 17:00.

- **ثالثا:** إن البنوك الإسلامية تساهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية، لأنها تقوم بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في حين أن المصارف الربوية لا تبالي بقضية عدالة التنمية الاقتصادية.
- **رابعا:** إن البنوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تشجيع السلوك الإيجابي الدافع للتنمية على عكس المصارف الربوية.[1]

[1]– الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2023/05/11، على الساعة17:30.

خلاصة الفصل الثاني:

هذا الفصل يسلط الضوء على دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، حيث تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها المصرفية والمالية، ويتميز النظام المصرفي الإسلامي بمجموعة فريدة من المفاهيم والآليات التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية بطرق متوازنة وعادلة.

تلعب البنوك الإسلامية دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية على عدة مستويات:

- **أولا:** توفر هذه البنوك خدمات التمويل بوفرة للأفراد والشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز نشاط الأعمال ويعزز الاستثمارات.
- **ثانيا:** تركز البنوك الإسلامية على تمويل المشاريع الاقتصادية القائمة على النشاط الحقيقي والمرتبط بالقطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والتجارة، مما يساهم في تنمية هذه القطاعات وتعزيز نمو الاقتصاد.
- **ثالثا:** تعتمد البنوك الإسلامية على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يشجع على تعزيز المشروعات الريادية وتحسين أداء الأعمال.

بشكل عام يمكن القول إن البنوك الإسلامية تلعب دورًا فاعلاً في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير تمويل عادل وشفاف ومستدام، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الحيوية، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، مما يعزز نمو الاقتصاد ويخلق فرص عمل وازدهار للمجتمعات.

الخاتمة

الخـــــاتمة

تعد البنوك الإسلامية جزءًا هامًا من النظام المالي في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر حيث يلعب بنك السلام الجزائر دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية حيث يتبع بنك السلام نموذج البنك الإسلامي الذي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعني أنه يعمل وفقًا للأحكام والضوابط الشرعية.

حيث توصلنا في بحثنا هذا الى مجموعة من النتائج تنوعت بين نتائج اختبار الفرضيات ونتائج عامة

أولا: نتائج اختيار الفرضية

- **البنوك الإسلامية وهي مؤسسة مالية مميزاتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسيم الصيرفة الإسلامية.**

صحيحة، البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تتميز بأنها لا تتعامل بالربا وتسعى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتجسيد مبادئ الصيرفة الإسلامية، حيث الربا يُعتبر محظورًا في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن البنوك الإسلامية تعمل على توفير حلول تمويلية متوافقة مع المبادئ الشرعية.

- **تعتمد البنوك الإسلامية على عدة أساليب التمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمدها البنوك الربوية.**

صحيحة، تعتمد البنوك الإسلامية على أساليب تمويل مختلفة عن البنوك الربوية حيث تتميز البنوك الإسلامية بالامتناع عن تقديم الفوائد الربوية التقليدية وفقًا للشريعة الإسلامية.

وهذه بعض الأساليب التي تعتمدها البنوك الإسلامية في التمويل:

1. المشاركة في الأرباح والخسائر (المضاربة): تقوم البنوك الإسلامية بالمشاركة في الأرباح والخسائر مع العملاء بدلاً من تحصيل فوائد ربوية ثابتة. يتم تحديد نسبة المشاركة مسبقًا وتعتمد على نتائج العمل التجاري.
2. التأجير (الإجارة): تتيح البنوك الإسلامية خدمة تأجير الأصول للعملاء بدلاً من تقديم قروض ربوية. يتم تحديد مدة وقيمة العقد بشكل مناسب وتحتوي على شروط واضحة تنص على حقوق المستأجر والمؤجر.
3. البيع بالتقسيط (المرابحة): تتيح البنوك الإسلامية شراء الأصول للعملاء وبيعها لهم بأقساط معتبرة. يتم تحديد سعر البيع والأقساط بشكل معقول وتوضع شروط محددة تنظم العملية.

الخـــــاتمة

- **ان تطبيق هذه السياسة التمويلية يتم من قبل المصارف الإسلامية الجزائرية التي تلتزم في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية.**

صحيحة، في الجزائر وعدد من الدول الأخرى، توجد مصارف إسلامية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية. تعرف هذه المصارف أيضًا باسم "المصارف الإسلامية"

حيث تستخدم هذه الأخيرة في الجزائر الأساليب التمويلية المبنية على المشاركة في الأرباح والخسائر والتأجير، والمرابحة ... بحيث تقوم بتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتجنب الفوائد الربوية.

ثانيا: النتائج العامة

توصلنا الى نوعين من النتائج

1- نتائج الجانب النظري

الإطار النظري للبنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية يسفر عن النتائج التالية:

1. الأسس الشرعية: تستند البنوك الإسلامية إلى أحكام الشريعة الإسلامية في جميع جوانب أعمالها، وتتجنب الفوائد الربوية والتعاملات غير المشروعة. هذا يتطلب احترام المبادئ الشرعية والأحكام المتعلقة بالتعاملات المالية والتجارية.

2. آليات التمويل: تعتمد البنوك الإسلامية على آليات تمويل مختلفة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل المشاركة والمرابحة والإجارة ... حيث هذه الآليات تعزز المبادئ الإسلامية للعدالة والمساواة في التمويل.

3. التنمية الاقتصادية: تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشاريع التنموية والاستثمار في القطاعات الحيوية. تركز على تعزيز الصناعة، والزراعة، والبنية التحتية، وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستدامة البيئية.

باختصار، يتمحور الإطار النظري للبنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية حول الأسس الشرعية، وتوفير آليات تمويل مبتكرة، وتحقيق التنمية الاقت

2- نتائج الجانب التطبيقي

يتمتع بنك السلام بعدة مزايا وأهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، ومنها:

- تمويل المشاريع الاقتصادية: يقوم بنك السلام بتوفير تمويل للمشاريع الاقتصادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة. يعمل البنك وفقًا لمفهوم التمويل الإسلامي الذي يستبعد الفوائد الربوية، وبدلاً من ذلك يعتمد على الأنظمة المتعلقة بالمشاركة في الأرباح والخسائر.

الخـــــاتمة

- تمويل الإسكان: يلعب بنك السلام أيضًا دورًا هامًا في تمويل الإسكان وتوفير القروض العقارية وفقًا للمبادئ الشرعية. يتيح ذلك للمواطنين الجزائريين الحصول على التمويل اللازم لشراء المنازل وتوفير مساكن للأسر المحتاجة.
- تمويل المشروعات الاجتماعية: يدعم بنك السلام أيضًا المشروعات الاجتماعية والتنموية التي تعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام. قد يتضمن ذلك دعم المشاريع التعليمية والصحية والبنية التحتية والمشاريع الزراعية.
- تعزيز الشمول المالي: يساهم بنك السلام في تعزيز الشمول المالي عن طريق توفير الخدمات المصرفية الإسلامية لفئات وشرائح واسعة من المجتمع. يعمل البنك على توسيع قاعدة العملاء وتوفير خدمات مصرفية شاملة ومناسبة للجميع، بالإضافة إلى ذلك، يعمل بنك السلام الجزائر بالتنسيق مع السلطات المالية والاقتصادية في البلاد لتعزيز الاستقرار المالي وتنفيذ السياسات الاقتصادية الوطنية.

في الختام يمكن القول إن بنك السلام الجزائري يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية ودعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم البنك في تحقيق التوازن بين النجاح المالي والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز التنمية المستدامة والاستدامة الاقتصادية في الجزائر.

استنتاجات:

1- البنوك الإسلامية، مثل بنك السلام الجزائر، لها دور هام في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر. تعمل هذه البنوك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية وتقدم حلولًا مالية مبتكرة ومتوافقة مع القيم الإسلامية.
2- تمويل المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة، يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الجزائر.
3- تمويل الإسكان يلعب دورًا حاسمًا في توفير سكن للمواطنين وتحسين المعيشة، ويساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
4- دعم المشروعات الاجتماعية والتنموية يعزز التنمية المستدامة ويساهم في تحسين جودة الحياة وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.

الخـــــاتمة

توصيات:

1- تعزيز التوعية والتثقيف المالي حول المفهوم والفوائد الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر. يجب توفير معلومات وتعليمات واضحة للجمهور بشأن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتاحة
2- توسيع نطاق التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة، حيث تعد هذه المشاريع أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في البلاد.
3- تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى والهيئات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز التمويل وتبادل المعرفة والخبرات.
4- تطوير منتجات مصرفية إسلامية مبتكرة تلبي احتياجات الجمهور وتعزز التمويل العقاري وتمويل المشروعات الاجتماعية والبنية التحتية.
5- تعزيز الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية وتوفير بيئة مشجعة ومناسبة لنمو هذا القطاع، بما في ذلك إنشاء لوائح وضوابط تنظم عملياتها وتحمي حقوق العملاء.
6- باستيعاب هذه الاستنتاجات وتنفيذ التوصيات، يمكن تعزيز دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في الجزائر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للمجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ القران الكريم:

1- سورة البقرة: الآية 275.

2- سورة هود، الآية:61.

3- سورة الملك، الآية: 15.

4- سورة الفرقان، الآية: 67 .

الكتب:

1- إبراهيم عبد اللطيف وإبراهيم العبيدي، المصرفية الإسلامية، ط1، (دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2015)، ص 38-40.

2-إحسان حفضى، علم اجتماع التنمية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 2004)، ص .3

3- أحمد جابر بدران، البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية، (مصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 1999)، ص 10.

4- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010)، ص120

5- رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية الاقتصادية في الإسلام، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 68.

6- زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،

7- سليمة طيايبة، إدارة المصارف الإسلامية ط1، (عمان: مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والأبحاث 2016)، ص69.

8- شوقي احمد دنيا، (لبنان: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، 1978) ص85 .

9- صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، (دار الوسام،1998)، ص 208.

10- طارق الله خان وأحمد حبيب، إدارة المخاطر، ط1، (جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية،2003)، ص 64-66.

11- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، ط3، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1998)، ص287.

12- لطفي علي، التنمية الاقتصادية، (القاهرة: مصر، مكتبة عين الشمس، 1986)، ص 187 .

قائمة المصادر والمراجع

13- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطط والتنمية الاقتصادية، (مصر: مكتبة الاشعاع الفنية،1999)، ص 4.

14- ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، (القاهرة: دار ابو للو للطباعة والنشر، 1996)، ص 224-225.

15- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ط3، (دمشق، دار الفكر، 2006)، ص 518.

مذكرات:

1- أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2006، ص 39-40.

2- صدام يوسف وجميل دغش، أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن 1990-2015، رسالة دكتوراه، جامعة آل البيت: الفصل الأول 2018-2019، ص 34-35.

3- محمد إبراهيم أبو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة ماجيستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 29.

4- معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية دراسة تطبقيه لقطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،2014، ص 37.

المجلات والملتقيات:

1. أسماء بعلوج وهجيرة تومي " الرقابة على البنوك الاسلامية الخاصة في الجزائر" مجلة معالم للدارسات القانونية والسياسة مجلد 5 عدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر (2021)، ص11.
2. البشير عبد الرحمان وحكيمة شرفة " الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية " المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، المجلد3، العدد2 (2020) الجزائر ص 172-173
3. حمزة فيشوش " مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية " مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 5 العدد 1، (2020) جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 111-114.
4. صبرينة كردودي وسهام كردودي وعرور نعيمة، " مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية (التقليدية)" مجلة المنهل الاقتصادي، م1، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة الواد، ص107.

قائمة المصادر والمراجع

5. عطية خمخام ومسعود ضامن " التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول" مجلة دراسات اقتصادية، مجلد18، العدد03(2020)، ص167.
6. هوارية بن حليمة وعلي بطاهر" البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية " مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد1، جامعة عاشور زيان بالجلفة، ص 28.

المواقع الالكترونية:

1- الموقع الرسمي بنك السلام، www.alsalamalgeria.com